

وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

اقضية لبنان



(محافظة النبطية)

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

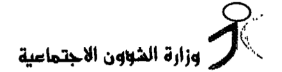
أقضية لبنان

الخصائص السكانية
والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء مرجعيون

(محافظة النبطية)

24





أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء مرجعيون

(محافظة النبطية)

24

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: محمد حاوي.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تحسب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تتدرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية. وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضية ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن منهاجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتيويم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات، والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الاخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الأن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعيه
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيِّب قضاء مرجعيون

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان   مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة   مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. علي بزي،الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الخامس

شارك في جمع المعلومات:

روجيه نهرا،   مركز الخدمات الإنمائية ـ الخيام

فريد حمرا،   مركز الخدمات الإنمائية ـ مرجعيون

مراجعة بيانات ومعلومات:

منال حسون

المحتويات

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامّة

١-١ الموقع في المحافظة[1]:

يقع قضاء مرجعيون على الحدود الجنوبية من لبنان، وهو في القسم الجنوبي الشرقي لمحافظة النبطية، وهو جزء من جبل عامل، يتوسط أقضيه ثلاثة: بنت جبيل جنوباً، النبطية غرباً وحاصبيا في الشرق والشمال الشرقي.

١-٢ البلدات المحاذية لحدود القضاء:

- يحدّه في الجنوب والجنوب الغربي قضاء بنت جبيل، حيث تقع البلدات الآتية: بليدا، محيبيب، مجدل سلم، الصوانة، تولين، القنطرة، القصير.

- ويحدّه في الغرب والشمال الغربي قضاء النبطية، حيث تقع البلدات الآتية: علمان، دير سريان، دير ميماس، بلاط.

- ويحدّه في الشرق قضاء حاصبيا حيث تقع البلدات الآتية: الوزاني في الجنوب، الخيام، ثم إبل السقي شمالاً.

- في الشمال يحدّه قضاء جزين عبر شريط ضيق، حيث تقع بلدة كوكبا.

١-٣ مركز القضاء:

مدينة مرجعيون، أو جديدة مرجعيون تقع في وسط القضاء، يوجد حولها الكثير من الينابيع والعيون - ومنها اشتق اسمها - وتشكل هذه الينابيع مجاري نهرية صغيرة، تجعل من السهل الواقع في جنوب شرق المدينة سهلاً زراعياً خصباً.

١ رشاد الموسوي، جغرافية لبنان، ط١، بيروت، ١٩٨٢.

١-٤ مساحة القضاء:

تبلغ مساحة قضاء مرجعيون ٢٥٧٣٨ هكتاراً.

١-٥ الطبيعة الجغرافية والمناخية:

الطبيعة الجغرافية للقضاء مؤلفة من منطقتين: الأولى شمالية والثانية جنوبية، يصل بينهما ممر ضيق وهو المنطقة التي يجري فيها نهر الليطاني عند بلدة دير ميماس. وتتميز هذه الطبيعة الجغرافية بكونها عبارة عن تلال ومرتفعات هي جزء من تلال جبل عامل، أما لأودية فأبرزها:

- وادي الليطاني في الغرب حيث مجرى نهر الليطاني وهو الذي يفصل قضاء مرجعيون عن قضاء النبطية.

- وادي السلوقي في الجنوب الغربي ويفصله عن قضاء بنت جبيل، وهو متصل بوادي الإسطبل الذي يفصل بين حولا وشقراء، وقد ذكره إبن جبير في رحلته وقد مرّ فيه قادماً من دمشق بطريق بانياس. وقد وصفه بصعوبة مسالكه والتفاف الأشجار فيه وهذا ما لم يعد موجوداً الآن، يتصل بوادي الجمل قرب قلعة دوبية التاريخية.

- وادي السكيكي، المتصل بوادي السلوقي من أعلاه، وفيه بئر يسمى بئر السكيكة بني لجمع ماء المطر.

- وادي الشحارير الذي يفصل بين طلوسة وبني حيّان.

- وهناك بعض الأودية الأخرى كوادي الصفا، وادي الكفور، وادي مشعرون قرب مركبا وفي أعلاه بركة تسمى بركة مشعرون.

وتتوسط المرتفعات بعض المسطحات أبرزها مرج الخيام ومرجعيون وإبل السقي (وهنا تجدر الإشارة بأن مرج الخيام كان مطاراً لقوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وما زال هناك بقايا المستشفى الميداني، وهو تحت أرض المطار).

يبلغ متوسط ارتفاع القضاء عن سطح البحر نحو ٨٠٠م، وموقعه في عمق الداخل اللبناني في الجهة الجنوبية الشرقية، وبمسافة عن ساحل البحر الأبيض المتوسط شرقاً تصل إلى ٣٠ كلم، ممّا يجعل مناخه مميزاً فهو معتدل بشكلٍ عام وقليل الرطوبة وخاصة في المرتفعات الداخلية.

معدل هطول الأمطار السنوي[1] في القضاء يبلغ ٨٧٥ ملم٣، وهي تصل إلى ١١٩٩ ملم٣ كحد أعلى، و٥٩٨ ملم٣ كحد أدنى. عدد الأيام الممطرة سنوياً ٧٢ يوماً تقريباً، وهي موزعة حسب الفحسول على الشكل الآتي:

في فصل الربيع: واحد وعشرون يوماً

في فصل الشتاء: ثمانية وثلاثون يوماً

في فصل الخريف: ثلاثة عشر يوماً

هذه الأيام موزعّة على أشهر السنة بنسب متفاوتة. الأيام الممطرة تبدأ في شهر تشرين أول، وتستمر حتى أيار، وتتوزّع كما يأتي:

- أيلول يوم واحد
- ت١: ٤ أيام
- ت٢: ٨ أيام
- ك١: ١٢ يوماً
- ك٢: ١٤ يوماً
- شباط: ١٢ يوماً
- آذار: ١١ يوماً
- نيسان: ٧ أيام
- أيار: ٣ أيام

١ اطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الارصاد الجوية اللبنانية، المديرية العامة للطيران المدني، مرصد كسارة.

١-٦ قرى القضاء:

يتألف القضاء من: مدينة مرجعيون، وهي مركز القضاء، وتقسّم إلى خمسة أحياء: العيون، المدارس، الجرين، القلعة، السرايا.

ومن مجموعة بلدات وقرى هي الآتية: إبل السقي، برج الملوك، بليدا، بني حيان، بلاط، البويضة، تولين، حولا، الخيام، دبين، دير سريان، دير ميماس، رب ثلاثين، زقيّة، سردة، الصوانة، طلّوسة، الطيبة، القصير، عدشيت، العديسة، علمان، العمرة، عين عرب، قبريخا، القليعة، القنطرة، كفركلا، مجدل سلم، محيبيب، مركبا، ميس الجبل، هورة، الوزاني.

١-٧ الإدارات والمؤسسات الحكومية[1]:

توجد في قضاء مرجعيون الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة الآتية:

- قائمقامية مرجعيون.
- دائرة الأحوال الشخصية.
- سرية قوى الأمن الداخلي في مرجعيون ومركز لقوى الأمن الداخلي في الخيام، ومخفران في ميس الجبل والعديسة.
- دائرة الأمن العام.
- دائرة وزارة الصحة العامة.
- مركزان لدائرة البرق والبريد والهاتف: الأول في مرجعيون والثاني في الخيام.
- القاضي المنفرد المدني والجزائي.
- مصلحة مياه جبل عامل.
- مكتب لمؤسسة كهرباء لبنان.

١ التنظيم الاداري العام، الجريدة الرسميه، ١١٦، ١٢ / ١٩٥٩/٦.

- مستشفى مرجعيون الحكومي.

- مراكز للخدمات الإنمائية في مرجعيون، الخيام، ميس الجبل والعديسة.

- بلدية مرجعيون.

- دار المعلمين والمعلمات.

- مكتب وزارة الزراعة وحراس الأحراج.

- طبابة القضاء.

- المدرسة الفنية الزراعية في الخيام.

إن الموقع الجغرافي لقضاء مرجعيون يتميّز بخصائص هامّة فهو استراتيجي لموقعه على مفترق طرق فقد كان يشكّل تاريخياً حلقة وصل بين عدّة بلدان (لبنان، فلسطين، سورية والأردن). يُضاف إلى الموقع الجغرافي المناخ المميز بالجفاف والاعتدال، وتتميز الطبيعة في القضاء بجمال تلاله وسهوله. وهذا ما يؤهلها وبحكم موقعها الجغرافي الحدودي لجذب استثمارات سياحية مستقبلية.

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

٢-١ عدد السكان المقيمين[١]:

يقدّر عدد السكان المقيمين في قضاء مرجعيون بنحو ٤٠٨٧٧ نسمة ويعادلون ١,٣١٪ من سكان لبنان. يشكّل اللبنانيون ٩٩,٨٣٪ من السكان المقيمين في القضاء، علماً أن متوسط هذه النسبة على صعيد لبنان هو ٩٥,٧٥٪. ويعيش في القضاء ما نسبته ٠,١٧٪ من جنسيات مختلفة.

نسبة المقيمين[٢]:

إذا انطلقنا من معادلة يفترضها الديموغرافيون بأن عدد السكان هو حاصل ضرب ٢,٥ مع عدد الناخبين من إجمالي السكان والتي تختلف بين المناطق باختلاف معدلات الخصوبة، وتقدر هذه النسبة في القضاء بنحو ٢,٥٪، ولهذا يقدر عدد سكان قضاء مرجعيون المسجلين كما يأتي:

٧٤١٩٠ × ٢,٥ =: ١٨٥٤٧٥ نسمة.

وعدد المقيمين ٤٠٨٧٧ نسمة.

تصبح نسبة الإقامة ٢٢,٠٣٪، أي خمس السكان تقريباً. وهذا مؤشر بارز يبين حركة النزوح والهجرة من المنطقة، بسبب الظروف السائدة، منذ العام ١٩٤٨ في المنطقة الحدودية من لبنان.

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦
٢ المصدر السابق.

٢-٢ السكان حسب الفئات العمرية والجنس:

السكان حسب العمر:

- تشكل الفئة العمرية دون ١٤ سنة ٢٩,٤٩٪ من مجموع المُقيمين في قضاء مرجعيون وهي نسبة متقاربة مع متوسطها في لبنان والتي تشكل ٢٩,٣٣٪.

- الفئة العمرية المحسوبة كقوى عاملة ١٥-٦٤ سنة تشكل ٥٩,٧٠٪ من المُقيمين وهي متدنية بالنسبة إلى مثيلتها في لبنان ككل ٦٣,٧٦٪ وهذا مؤشر لعامل الهجرة والنزوح المستمر للعناصر الفتيّة من المنطقة بسبب الأوضاع الأمنية منذ الستينات وحتى الآن.

- تشكل الفئة المعمرة ٦٥ سنة وما فوق ١٠,٨١٪ من مجموع المقيمين وهي أعلى من النسبة المماثلة على صعيد لبنان ٦,٨٪[١].

الفئة العمرية	العدد٪	النسبة٪	النسبة في لبنان٪
٠-١٤	١٢٠٥٤	٢٩،٤٩	٢٩،٣٣
١٥-٦٤	٢٤٤٠٧	٥٩،٧٠	٦٣،٧٦
٦٥-+	٤٤١٦	١٠،٨١	٦،٨
المجموع	٤٠٨٧٧	١٠٠	١٠٠

السكان حسب الجنس:

يتوزع السكان المقيمون في قضاء مرجعيون، حسب متغير الجنس إلى فئتين غير متكافئتين من حيث العدد، الذكور يشكلون ٤٧,٦٪ والإناث ٥٢,٤٪.

١- مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦

توزع السكان الذكور حسب الجنس والفئة العمرية[1]

الفئة العمرية	٠-١٤	١٥-٦٥	٦٤- وأكثر	المجموع	
الذكور	٦٢٣٨	١١٠٤٩	٢١٧٤	١٩٤٦١	٤٧،٦
النسبة	٣٢،٠٥	٥٦،٧٧	١١،١٧	١٠٠	
النسبة في لبنان٪	٣٠،٤٩	٦٢،٧٠	١،٠٩	١٠٠	٪٤٩،٥

توزع السكان الذكور حسب الجنس والفئة العمرية[2]

الفئة العمرية	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥- وأكثر	المجموع	
الإناث	٥٨١٧	١٣٣٥٩	٢٢٤٢	٢١٤١٨	٥٢،٤
النسبة	٢٧،١٦	٦٢،٣٧	١٠،٤٧	١٠٠	
النسبة في لبنان٪	٢٨،١٩	٦٤،٨٢	١،٣٤	١٠٠	٪٥١،٥

الملاحظة الأساسية هي تدني نسبة القوى الفتية في القضاء من عمر ١٥-٦٤ سنة من الجنسين، وتزداد إضافة لذلك نسبة السفر عند الذكور المهاجرين لاعتبارات مختلفة.

٢-٣ الأسر، حجمها، معدل الإعالة والعزوبية:

٢-٣-١ عدد الأسر[3]:

يبلغ عدد الأسر المقيمة في قضاء مرجعيون ٩٠٧٨ أسرة.

٢-٣-٢ حجم الأسر[4]:

إنّ حجم الأسرة للسكان المقيمين في قضاء مرجعيون يبلغ: ٤،٥، وعلى صعيد

١- مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشدون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.
٢- المصدر السابق.
٣ المصدر السابق.
٤ المصدر السابق.

لبنان ككلّ: ٤,٦٥ إذ نلاحظ تقارب لمتوسط حجم الأسرة مع المتوسط العام على صعيد الوطن.

أمّا توزعها فهو على الشكل الآتي[١]:

عدد أفراد الأسرة	واحد	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠+	المجموع
العدد	١٠٦٠	١٤٠٠	١٢٥٠	١٢١٠	١١٩٦	١٠٨٧	٦٩٣	٣٩٤	٣١٣	٤٧٦	٩٠٧٨
٪	١١،٦٨	١٥،٤٢	١٣،٧٧	١٣،٣	١٣،١٧	١١،٩٨	٧،٦	٤،٣٤	٣،٤٤	٥،٢٤	١٠٠
٪ في لبنان	٧،١٣	١١،٧٥	١٣،٣٦	١٧،٧	١٨،١٦	١٣،٧	٧،٧	٤،٤	٣،٦٥	٣،٣٣	١٠٠

إن الأسر صغيرة الحجم، شخص واحد أو اثنان، تشكل ٢٧٪ وهما الأب والأم أو أحدهما، وباقي أفراد العائلة مغادرون نتيجة الظروف الصعبة المحيطة على الحدود المتوترة. والملاحظة الثانية زيادة حجم الأسرة الكبيرة ٩ أفراد وما فوق.

٢-٣-٣ معدل الإعالة[٢]:

معدل الإعالة الكلي = السكان بعمر (٠-١٤) + السكان بعمر (٦٥ وأكثر) × ١٠٠

السكان بسن العمل (١٥-٦٤)

= (٤٤١٦+١٢٠٥٤) × ١٠٠ = ٠,٦٧

٢٤٤٠٧

هذا المعدل مرتفع بشكلٍ ملحوظٍ، ويتخطى المعدل العام على صعيد لبنان وهو: ٥٦,٧.

أمّا معدل الإعالة الفعلي = (عدد السكان الذين لا يعملون) × ١٠٠

عدد الناشطين اقتصادياً

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.
٢ المصدر السابق

فيقدّر على الشكل الآتي = ٣١٠٩٤ × ١٠٠ = ٣,١٧ أشخاص
٩٧٨٥

وهذا يعني أن كل شخص بعمر العمل عليه أن يعيل ثلاثة أشخاص سواء كانوا يعملون فعلاً أو عاطلين كلياً عن العمل والجدير بالذكر أن عمر العمل لا ينحصر بفئة ١٥-٦٥ بل هو ينخفض في بعض الفئات الشعبية إلى عمر ١٠ سنوات ويرتفع لدى الكثير من الفئات إلى ٨٠ سنة أو أكثر أحياناً.

٢-٣-٤ العمر عند الزواج والعزوبية[1]:

- **الحالة الزواجية:** سنستعرض حالات الزواج للجنسين بين المقيمين في القضاء وذلك للفئة العمرية ١٥-٤٠، بحسب العمر الإفرادي والحالة الزوجية. لأننا نرى أن الزواج قبل الخامسة عشرة نادر عند الجنسين، وقلما يحصل بعد الأربعين وخصوصاً عند الإناث.

- **زواج الإناث:** لم يسجل في القضاء حالات زواج لعمر ١٦ سنة وما دون. وأمّا اللواتي تزوجن بين عمر ١٧ و٤٠ سنة، فيتوزعن على الشكل الآتي[2]:

الحالة الزواجية	عزباء	خاطبة	متزوجة	مطلقة	ارملة	المجموع
العدد	٥٨٠٣	١٤	٣٣٥٧	٩٥	١٠٩	٩٣٧٧
النسبة٪	٦١،٨٨	٠،١٤	٣٥،٨	١،٠١	١،١٦	١٠٠
النسبة في لبنان	٥٤،٣١	٠،٥٧	٤٣،٢٩	٠،٨٧	٠،٦٩	١٠٠

نسبة الإناث العازبات دون ٤٠ سنة عالية، بفارق يبلغ ٧٪ عن النسبة في لبنان بشكلٍ عام، وكذلك تتدنى نسبة المتزوجات بنفس الفارق تقريباً. والسبب الرئيسي في ذلك هو الحالة الأمنية التي تجبر الشباب على ترك المنطقة، وكذلك قلّة توفر مجالات وفرص للعمل. ومن الملاحظ زيادة في نسبة المطلقات والأرامل، وهذه المؤشرات تفترض الانتباه، لتأثيراتها المباشرة على الواقع

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.
٢ المصدر السابق.

الاجتماعي، وليست بعيدة عن تقديرنا عن الأوضاع الحدودية الصعبة والاستثنائية التي يعيشها هذا القضاء.

- **زواج الذكور:** نسبة العزوبية بين الذكور تبلغ ١٠٠٪ لمن هم دون واحد وعشرين سنة في قضاء مرجعيون، ويبدأ الزواج بعمر ٢٢ سنة، ونسبة العزوبية هنا مرتفعة ٨٨,٤٦٪، ثم تبدأ بالانخفاض وتصل إلى ٢٥٪ بعمر ٣١ سنة. ويتوزّع الذكور المقيمون ممّن هم بعمر ٢٢-٤٠ سنة على الشكل الآتي:

الحالة الزواجية	عازب	خاطب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
العدد	٥٥٣١	٢٧	٢٣٣٨	١٤	-	٧٩٠٩
النسبة٪	٦٩،٩٣	٠،٣٤	٢٩،٤٥	٠،١٧	-	١٠٠
النسبة في لبنان	٦٨،٤٢	٠،٧٩	٣٠،٤٣	٠،٣١	٠،٠٥	١٠٠

٢-٤ الهجرة[1]:

عرف قضاء مرجعيون، كما معظم الأقضية الحدودية، هجرة كثيفة ومستمرة بسبب الأوضاع الأمنية التي سادت المنطقة منذ أواخر الستينات. وقد وصلت نسبة النزوح من بعض القرى والبلدات إلى ما يقارب ٨٥٪ من عدد السكان. وتميزت الهجرة بشكلين هما:

- **الداخلية أو النزوح:**

لقد نزح قسم كبير إلى العاصمة بيروت وخصوصاً في ضواحيها الجنوبية، كما ينتشر العديد في مختلف المناطق اللبنانية.

- **الخارجية:**

شكّلت الهجرة الخارجية ظاهرة مميزة في المجتمع اللبناني منذ القرن التاسع

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحده للسكان UNDP، ١٩٩٦

عشر، وتختلف كثافتها أو مواقع انطلاقها بحسب الظروف والمستجدات، فانتشارها خضع لعوامل متعددة منها ما هو سياسي، اقتصادي، اجتماعي أو أمني. علماً أن مجتمع جبل لبنان كان هو الأسبق بهجرته، ثم انتشرت الهجرة في مختلف المناطق، وبكثافة مختلفة. إلى أن انتهت مؤخراً في مناطق جنوب لبنان بشكل عام، والمناطق الحدودية منه بشكل خاص. إن أبناء قضاء مرجعيون منتشرون في أكثر من دولة في العالم، موزعون على الشكل الآتي بدءاً من منتصف ١٩٩٣ وما بعد بحسب بلد الهجرة:

دول المهجر	دول عربية	أوروبا	أميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أستراليا	المجموع
عدد المهاجرين	٥٨	٢١٧	٢٧	٦٨	٢٧	١٤	٢٤١
النسبة٪	١٦.٣	٥١.٥	٦.٤	١٦.١	٦.٤	٣.٣	١٠٠

إن نسبة الهجرة نحو أوروبا هي الأكثف. أما السبب الرئيسي للهجرة فهو العمل، لأن سبل المعيشة والأوضاع الأمنية السائدة هما المحفز الأساسي إلى ترك الوطن نحو بلاد الاغتراب. وان عدد هؤلاء ٢٤٥ مهاجراً أما نسبتهم فتشكل ٥٨,٠٦٪ من مجموع المغادرين بعد منتصف عام ١٩٩٣. ومنهم من غادر من أجل متابعة الدراسة وعددهم ١٣٦ ونسبتهم ٣٢,٢٦٪، أما الباقي فعددهم ٢٧ التحقوا بأحد أفراد الأسرة وهم بنسبة ٦,٤٥٪.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

٣-١ أنواع المساكن[١]:

يصنف بناء المسكن في نوعين:

- مسكن مستقل: وهي السمة الغالبة في قضاء مرجعيون، إذ يبلغ عدد هذه المساكن ٧١٦٢ أي ما نسبته ٧٩٪. وتختلف هذه النسبة عن مثيلتها في لبنان بشكلٍ عامٍ حيث تتراجع هذه النسبة إلى ١٩,٣٪ للبيوت المستقلة وعددها ١٢٩١٩٨ مسكناً. وهذا الاختلاف منطقي بين الأرياف والمدن.

- شقة في مبنى: هذا النوع من المساكن بدأ يتكاثر في قضاء مرجعيون مع كثافة الأبنية التي تتوسع بشكلٍ عمودي في البلدات الكبيرة، ويصل عدد هذه المساكن إلى ١٩١٦ أي ما نسبته ٢١٪ من إجمالي المساكن. وتقل هذه النسبة عن مثيلتها في لبنان بشكلٍ عامٍ حيث يُلاحظ أنها ترتفع بشكلٍ ملحوظٍ وتصل إلى ٨٠,٣٪.

٣-٢ أشكال الحيازة[٢]:

المسكن حاجة أساسية وهو من ضروريات العيش، وتتصنف ملكيته إلى ثلاثة أنواع هي:

- **امتلاك المسكن:** تملك معظم الأسر في قضاء مرجعيون منازلها، وعددها ٧٢٩٨ منزلاً، وهي بنسبة ٨٠,٣٩٪ من مجموع الأسر، يقابل ذلك على صعيد لبنان ٤٢٦٤٧٢ منزلاً والنسبة ٦٣,٧٦٪. هذا الفارق مرده إلى سهولة التملك في الريف، وذلك لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية. كما يمكن أن يفسر هذا الفارق بندرة الاستثمارات في البناء من أجل التأجير بسبب التهميش

---

١ - مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦

٢ - خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

الاقتصادي الذي عاناه هذا القضاء الحدودي منذ العام ١٩٤٨.

- **امتلاك حصة في المسكن:** هناك بعض الأسر تمتلك حصة في المسكن، وهذا لاعتبارات عائلية في توزع الميراث، عدد هذه الأسر ٥٣٠ وتشكل نسبة ٨٤,٥٪. يقابل ذلك على صعيد لبنان ٢٤٦٣١ منزلاً وبنسبة ٦٨,٣٪.

- **مسكن بالإيجار:** إستئجار المسكن نسبته قليلة في قضاء مرجعيون وهي ٩٤,٤٪ وعدد المساكن ٤٤٨. وهذا منخفض بالمقارنة مع لبنان بشكلٍ عامٍ، إذ تبلغ النسبة ٣٢,٢٣٪ وعدد المنازل المستأجرة ١٥٦٠١٩.

٣-٣ كثافة الأشغال[1]:

يتميز المسكن في قضاء مرجعيون بالحجم المتوسط. إذ إن نسبة المساكن المؤلفة من غرفتين أو ثلاث غرف تؤلف ما نسبته ٦٠٪ من مجموع مساكن القضاء.

وتتوزع أحجام المساكن ونسبها في قضاء مرجعيون وبالمقارنة مع لبنان بشكلٍ عامٍ على الشكل الآتي:

- غرفة واحدة، عددها ٣٤٠ ونسبتها ٣,٧٪. في لبنان ٩,٤٪.
- غرفتان، عددها ٢٢٨٣ بنسبة ٢٥,١٪، أما في لبنان ١٦,٩٪.
- ثلاث غرف، عددها ٣٢٢١ بنسبة ٣٥,٤٪، في لبنان ٢٤,٨٪.
- أربع غرف، عددها ١٨٦٢ بنسبة ١٨,٥٪، في لبنان ٢٥,٣٪.
- خمس غرف، عددها ٩٩٢ بنسبة ١٪، في لبنان ١٧,٤٪.
- ست غرف أو أكثر، عددها ٣٨١ بنسبة ٤,١٪، في لبنان ١٠,١٪.

هذه المعطيات تدل على تدنٍ نسبي في الأوضاع السكنية في قضاء مرجعيون، بالمقارنة مع النسب اللبنانية بشكلٍ عامٍ. ويبرز ذلك من خلال ارتفاع حصة

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

فئات المنازل التي تقل عن ثلاثة غرف، إذ تشكل ما نسبته ٢, ٦٤٪ من مساكن القضاء، مقابل ٤٦,٦٪ من النسبة في لبنان عامة.

أما بالنسبة إلى إشغال المسكن من حيث كثافة الأفراد الذين يقيمون فيه، فيختلف الأمر حيث يتوزع على الشكل الآتي:

- فرد واحد في المسكن، عددهم ١٠٦٠ بنسبة ١١,٦٨٪، في لبنان ١٣, ٧٪.

- فردان، عددهم ١٤٠٠ بنسبة ١٥,٤٢٪ في لبنان ١١,٧٥٪.

- من ثلاثة إلى ستة أفراد، عددهم ٤٧٤٣ بنسبة ٥٢,٢٤٪ في لبنان ٦٢,٢٨٪.

- سبعة أفراد أو أكثر، عددهم ١٨٣١ بنسبة ٢٠,٦٥٪ في لبنان ١٨,١٥٪.

الملاحظ أن الكثافة داخل المنازل في قضاء مرجعيون تقل عن لبنان بشكل عام وسبب ذلك هجرة الأبناء، حيث يُلاحظ أن معظم البيوت يسكنها الأهل فقط.

٣-٤ الخدمات المتعلقة بالسكن[1]:

وهنا سنعرض لأبرز الخدمات ومنها:

٣-٤-١ شبكة مياه المساكن:

إيصال المياه إلى مساكن قضاء مرجعيون يتوزع على الشكل الآتي:

- شبكة عامة، عدد المساكن ٧٩٠٩، بنسبة ٨٧,١٣٪ في لبنان ٧٩,٢٧٪.

- شبكة عامة أو بئر ارتوازي، عدد المساكن ٢٥٨ بنسبة ٢,٨٤٪ في لبنان ٦,٢٪.

- شبكة خاصة أو بئر، عدد المساكن ٧٧٥ بنسبة ٨,٥٣٪ في لبنان ٩٠,٨١٪.

- عدد المساكن غير المتصلة بشبكة مياه يبلغ ١٣٦ مسكناً، بنسبة ١,٥٠٪ وفي لبنان ٤,٧٢٪.

١ - مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.

المُلاحظة البارزة هي المساكن التي لم تصلها شبكات المياه حتى الآن وهي نسبة ضئيلة.

٣-٤-٢ الصرف الصحي:

هي من الخدمات الأساسية للمحافظة على الصحة العامة وعلى البيئة، وتتوزع طرق الصرف الصحي في قضاء مرجعيون على الشكل الآتي:

- جورة صحية، عدد المساكن ٧٢٨٤ بنسبة ٢٤, ٨٠٪ في لبنان ٢٣, ٣٧٪.
- شبكة مجارٍ عامة، عدد المساكن ١٥٩٠ بنسبة ٥١, ١٧٪ في لبنان ٢٣, ٦٠٪.
- مجارٍ مكشوفة، عدد المساكن ٢٠٤ بنسبة ٢٥, ٢٪ في لبنان ١٥, ١٪.

وهنا نلاحظ افتقار القضاء إلى شبكة مجارٍ عامة، والكثرة النسبية للمجاري المكشوفة وما تؤثر به سلباً على الصحة العامة.

٣-٥ مشاكل المسكن[١]:

توصلت الدراسة التي صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول أحوال المعيشة في لبنان، من خلال ربط متغيري حجم الأسرة ودرجة الإشباع في ميدان السكن، إلى النتائج الآتية عن قضاء مرجعيون:

درجة الإشباع	متدنية	متوسطة	عالية	المتوسط العام
قضاء مرجعيون	٦،٤٦	٤،٣٨	٣	٤،٥

ويعتبر قضاء مرجعيون وحسب نفس المصدر السابق هو الأقل إشباعاً للحاجات، حيث إن نسبة الأسر التي تعيش دون عتبة دليل إشباع الحاجات الأساسية، تصل إلى ٦٠٪ وهو في المرتبة الرابعة في أسفل السلم بين أقضية لبنان. أما القضاء الأكثر إشباعاً للحاجات فهو قضاء كسروان حيث إن نسبة

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

الأسر التي تُصنّف دون العتبة لا تتجاوز ١٣,٥٪، تليه مدينة بيروت ١٨,٤٪، ثم قضاء المتن ١٩,٧٪.

٣-٦ مرجعيون في نتائج الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات:

إحصاء المباني والمؤسسات:

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعداداً شاملاً للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعاً في العامين التاليين. ويتيح هذا الإحصاء الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأقضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يُشار إليها في حينه.

مرجعيون، النتائج العامة والمناطق الفرعية:

قسّم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء مرجعيون إلى منطقتين فرعيتين هما: قضاء مرجعيون الجنوبي، وقضاء مرجعيون الشمالي. واستناداً إلى نتائج الإحصاء المُشار إليه، تبين أن عدد المباني في مرجعيون يبلغ ١١٩٩٤ مبنى، وهي تحتوي على ١٦٧٨ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ١٧٣٧٣ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات.

وبذلك تضم مرجعيون، ٢١,٢٪ من إجمالي المباني في محافظة النبطية، و٢,٣٪ من مباني لبنان. مقابل ١٦,٣٪ من المؤسسات في محافظة النبطية، و٠,٨٪ من مؤسسات لبنان؛ و١٧,٩٪ من إجمالي الوحدات في محافظة النبطية، و١,٠١٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في مرجعيون حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في مرجعيون حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع محافظة النبطية ولبنان[1]

مناطق فرعية	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
قضاء مرجعيون الجنوبي	٤٢٨٥	٣٥،٧	٨٨٦	٥٢،٨	٦٣٣٥	٣٦،٤
قضاء مرجعيون الشمالي	٧٧٠٩	٦٤،٣	٧٩٢	٤٧،٢	١١٠٣٨	٦٣،٦
كل مرجعيون	١١٩٩٤	١٠٠	١٦٧٨	١٠٠	١٧٣٧٣	١٠٠
محافظة النبطية	٥٦٧٠٥	٢١،١	١٠٢٧٤	١٦،٣	٩٦٨٣٥	١٧،٩
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	٢،٣	١٩٨٤٣٦	٠،٨	١٤٥٦٣٧٩	٠،١١

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين أن نحو ٨١،٣٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ١٨،٥٪ منها للعمل. ويُلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معاً متدنية، ولا تتجاوز ٠،٠٧٪. ولا تختلف هذه النسب عموماً عن النسب المقابلة على مستوى محافظة النبطية.

وحدات المباني في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب وجهة الاستعمال[2]

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٤١٢٥	١٢	٣٢٢٤	١٢	١٧٣٧٣
	٪	٨١،٣	٠،٠٧	١٨،٥	٠،٠٨	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠١٨	٦٧	٢٣٦٧١	٧٩	٩٦٨٣٥
	٪	٧٥،٤	٠،٠٧	٢٤،٤	٠،٠٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	٪	٧٣،٢	٠،١٩	٢٦،٢	٠،٢٦	١٠٠

١- وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الشامل للمباني والمؤسسات.
٢- المصدر السابق

وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٠,٧٪ من الوحدات المخصصة للسكن في مرجعيون هي مساكن آساسية، ونحو ١٤,٦٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٤٪. ويلاحظ بشكلٍ عامٍ أن النسبة متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة النبطية.

وحدات السكن في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب وجهة الاستعمال[١]

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٠٠٠٤	٢٠٦٨	١٩٨٠	٨٥	١٤١٣٧
	٪	٧٠.٧	١٤.٦	١٤	٠.٦	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٥٠٦٠٧	٨١٩٥	١٢٣٩٣	١٨٩٠	٧٣٠٨٥
	٪	٦٩.٢	١١.٢	١٦.٩	٢.٦	١٠٠
لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	٪	٧٥.٣	٥	١٧.٣	٢.٤	١٠٠

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين مرجعيون ومحافظة النبطية ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المُشار إليها:

١ - وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الشامل للمباني والمؤسسات.

توفر الخدمات في مباني مرجعيون ومحافظة النبطية ولبنان[1]

نوع الخدمات	مرجعيون		محافظة النبطية		لبنان	
	نعم %	لا %	نعم %	لا %	نعم %	لا %
مصعد	٠،٠٨	٩٩،٦	٠،٤	٩٨،٩	٤،٨	٩٤،٣
موقف سيارات	٦،٩	٩٢،٧	٢٦،٧	٧٠،٥	٢٧،٦	٧١،٤
بواب أو حارس	٠،١٢	٩٩،٦	٠،٦	٩٨،٧	٤،٢	٩٤،٨
مولد كهرباء	٠،٥٥	٩٩،٣	٤،٨	٩٤،٤	٩،١٣	٨٩،٨
بئر إرتوازية	٠،٠٩	٩٩،٧	٠،٧	٩٨،٥	٨،٩	٨٩،٩
شبكة مياه	٨٨،١	١١،٧	٩٠،١	٩،٢	٧٩،١	١٩،٩
شبكة مجارير	٨،٨٤	٩٠،٩١	١٨،٧	٨٠،٥	٣٦،٦	٦٢،٤

ويتبين من الجدول السابق، أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المجارير، حيث إن نسبة ٩، ٩٠٪ من المباني غير موصولة إلى شبكة مجارير في مرجعيون، مقابل ٥، ٨٠٪ في النبطية، و٤، ٦٢٪ في لبنان. يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المياه حيث نسب عدم الاتصال هي ٦٨، ١١٪ في مرجعيون، مقابل ٢، ٩٪ في محافظة النبطية، و٦، ١٩٪ في لبنان. من جهة أخرى، فإن النسب المنخفضة لتوفر المصاعد ومواقف السيارات ووجود بواب أو حارس في مرجعيون، إنما هي شاهد على الطبيعة الريفية لهذا القضاء، وعلى خصائصه العمرانية، حيث إن هذه الخدمات هي ذات طابع مديني عموماً.

المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون:

بين الإحصاء وجود ٣٢٣٦ وحدة مخصصة لغير السكن في مرجعيون، من أصلها ١٦٧٨ مؤسسة إنتاج، و٤٣ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٨، ٢٩٪ أي أكثر من ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٤٪).

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.

توزع وحدات غير السكن في مرجعيون ومحافظة النبطية حسب النوع[1]

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بالاعمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٦٧٨	٤٣	٩١	٧٣	٩٦٧	٣٨٣	١	٣٢٣٦
	%	٥١،٨	١،٣	٢،٨	٢،٢٠	٢٩،٨	١١،٨	٠،٠٣	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	١٠٢٧٤	٢٨١	٨٠٧	١٢٩٨	٨٣٠٦	٢٧٦٨	٤	٢٣٧٣٨
	%	٤٣،٢	١،١	٣،٤	٥،٤	٣٤،٩	١١،٦	٠،٠٢	١٠٠
لبنان	عدد	٢٤٥٤٠٠	٤٢٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٥٤٨٥١	٦٩٧	٤٧٦٠٣٩
	%	٥١،٥	٠،٩	٤،٣٦	٥،١٥	٢٦،٣	١١،٥	٠،١٥	١٠٠

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في مرجعيون، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والتي تشكل ٩٢,٦٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. وهذه سمة عامة في النبطية، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩٢,١٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات في النبطية، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٧,٤٪. وتضم مؤسسة واحدة تستخدم بين ٥٠ و٩٩ مستخدماً من أصل ١٥ مؤسسة بهذا الحجم في محافظة النبطية، و٣ مؤسسات تستخدم أكثر من مائة عامل من أصل ١٣ مؤسسة بهذا الحجم في محافظة النبطية.

مؤسسات مرجعيون ومحافظة النبطية حسب عدد العمال في المؤسسة[2]

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أو أكثر	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	١٥٥٥	٥٤	١١	٩	١	٣	٤٥	١٦٧٨
	%	٩٢،٦	٣،٢	٠،٦	٠،٠٥	٠،٠٦	٠،١٨	٢،٦	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٩٤٧٠	٣٢٩	٩٨	٣٩	١٥	١٣	٣١٠	١٠٢٧٤
	%	٩٢،١	٣،٢	٠،٩٥	٠،٣٨	٠،١٥	٠،١٣	٣	١٠٠
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٢٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧،٤	٥،٥٣	١،٩٨	١،٠٢	٠،٢٧	٠،٢٢	٣،٥	١٠٠

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة للسكان UNDP، ١٩٩٦.
٢- المصدر السابق.

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في مرجعيون، فقد بين الإحصاء أن نحو ٧,٠٩٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٧,٣٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٤٢,٤٪ من المؤسسات الباقية. أما النصف الأول من التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢٩,٣٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزع مع توزع المؤسسات العاملة في محافظة النبطية ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد. ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعلياً أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشمل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سبب آخر. وبالتالي، فإن هذه النسب لا تعبر تماماً عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات مرجعيون ومحافظة النبطية حسب سنة التأسيس[1]

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٧٥ ١٩٨٤	١٩٦٥ ١٩٧٤	.... ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
قضاء مرجعيون	عدد	٧٨	٨٨	٤٩٣	٣١٩	٣٩٣	١٢٤	١١٩	٦٤	١٦٧٨
	%	٤.٦	٥.٢	٢٩.٣	١٩	٢٣.٤	٧.٣	٧.٠٩	٣.٨١	١٠٠
محافظة النبطية	عدد	٧٣٠	٧٢٨	٣٠٢٣	١٦٤٤	١٨٠٤	٥٠٣	٥١٦	١٣٢٥	١٠٢٧٤
	%	٧.١	٧	٢٩.٤	١٦	١٧.٥	٤.٩	٥.٠٢	١٢.٩	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	٢١٤٢٥	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٤٠٠
	%	٨	٨.٩	٢٦.٨	١٣.٧	١٩	٨.٧	٦.٥	٨.٢	١٠٠

١ وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في مرجعيون[1]:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون ١٦٧٨ مؤسسة. نحو ٦٣,٦٪ من المؤسسات الإنتاجية موجودة في منطقة قضاء مرجعيون الجنوبي، فنحو ٣٦,٤٪ في منطقة قضاء مرجعيون الشمالي.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٢,٧٪). وتعمل نسبة ٤٢,٩٪ في تجارة المفرق، ثم الزراعة والتعدين (١٢,٨)، ثم بيع وصيانة المركبات ذات المحركات (١١,٠٢٪)، والفنادق والمطاعم (٤,٩٪)، الصحة والعمل الاجتماعي (٣,٢٪)، والخدمات للأفراد (٣,١٪)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمثيلاتها في محافظة النبطية، فالطابع الغالب على النشاط الاقتصادي في مرجعيون مقارنة بأقضية محافظة النبطية الأخرى. وتشكل مرجعيون ٣٠٪ من النشاط الزراعي في محافظة النبطية، و٢١,٥٪ من تجارة الجملة، و١٧,١٪ الفنادق والمطاعم، و٧,٦٪ من أنشطة الإدارة العامة والضمان، و١٦,٧٪ من تجارة المفرق، و١٩,٣٪ من التعليم... الخ. في حين نجد أن حصتها في القطاعات الآتية في محافظة النبطية متدنية بشكل عام: الوساطة المالية (٩٪)، الأنشطة المساعدة للوساطة المالية (١٦٪)، الأنشطة العقارية (١٠٪)، التأمين (٩,٠٩٪). ويبين الجدول الآتي توزع المؤسسات في مرجعيون والنبطية بشكل مفصل.

١ وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

المؤسسات الإنتاجية في مرجعيون ومحافظة النبطية، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و%)[1]

	عدد المؤسسات في مرجعيون	عدد المؤسسات في محافظة النبطية	%مرجعيون نسبة الى محافظة النبطية	% من إجمالي المؤسسات في مرجعيون
تجارة المفرق	٧٢٠	٤٣٠٦	١٦،٧	٤٢،٩
زراعه وتعدين	٢١٥	٧١٥	٣٠	١٢،٨
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	١٨٥	١٤٨٩	١٢،٤	١١،٠٢
تجارة الجملة	٤٩	٢٢٨	٢١،٥	٢،٩
الفنادق والمطاعم	٨٣	٤٨٥	١٧،١	٤،٩
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٤	٣٩٠	١٣،٨	٣،٢
الخدمات للافراد	٥٢	٣٠٥	١٧،٠٥	٣،١
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٥٨	٣٤٦	١٦،٧	٣،٤
صنع المنتجات المعدنية	٥٣	٣٧٠	١٤،٣	٣،١
صنع المفروشات	١٥	١٩٩	٧،٥	٠،٨٩
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	١٩	١٩٨	٩،٦	١،١٠
صنع المنتجات غير المعدنية	٢٩	٢١٦	١٣،٤	١،٧
التعليم	١٧	٨٨	١٩،٣	١،٠١
الانشطة التجارية الاخرى	٢١	٢١٥	٩،٧	١،٢٥
الانشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	٢٢	١٠٤	٢١،١	١،٣
صيد الأسماك	-	·		
صنع الخشب والورق	١٨	١٣٧	١٣،١	١،٠٧
البناء	٢	٥٦	٣،٥	٠،١١
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠	١٠٤	١٩،٢	١،١٩
الماء والكهرباء والغاز	١٢	٥٥	٢١،٨	٠،٧
الإدارة العامة والضمان	١	١٣	٧،٦	٠،٠٥
انشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	١	٣٦	٢،٧	٠،٠٥
صنع الالات والمعدات	٥	٣٦	١٣،٨	٠،٢٩
الأنشطة المساعدة للنقل	٨	٣٠	٢٦،٦	٠،٤
الوساطة المالية	١	١١	٩،٠٩	٠،٠٥
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٤	٢٥	١٦	٠،٢٣
الأنشطة العقارية	٢	٢٠	١٠	٠،١١
تأجير الالات والمعدات	٧	٢٤	٢٩،١	٠،٤١
الطباعة والنشر	-	١٥	-	-
النقل	-	٢	-	-
التأمين	١	١١	٩،٠٩	٠،٠٥
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	--	٣	-	-
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٤	٣٩	١٠،٢٦	٠،٢٣
غير محدد	-	٣	..	-
المجموع	١٦٨	١٠٢٧٤	١٦،٣	١٠٠

١ وزارة الشؤون الاجتماعية، المسح الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المُشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج فيما

يختص بمرجعيون، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد النبطية ولبنان، والترتيب العام لمرجعيون ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

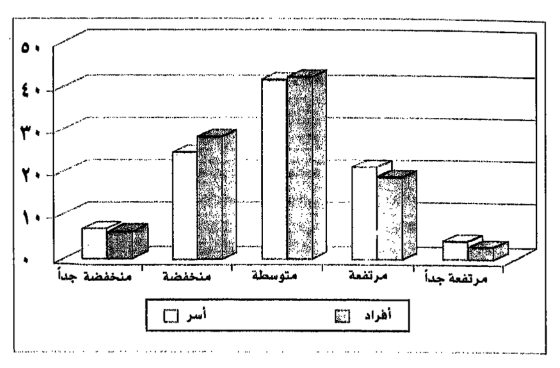
وقد بينت الدراسة، ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (و٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥٪ من الأسر (و٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (و٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (و٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (و١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥٪ من الأسر (و٣,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان[1]

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،١	١٥،٨	٢٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠،٠	٥،٥٠	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٢٨	١٠٠
التعليم	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧،٠٩	٢٥،٠	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥١	١٠٠
أفراد	٦،٨٢	٢٨،٤	٤٢،٢	١٩،٣	٣،٣٠	١٠٠

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، لبنان[1]



٤-٢ مرجعيون في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة[2]:

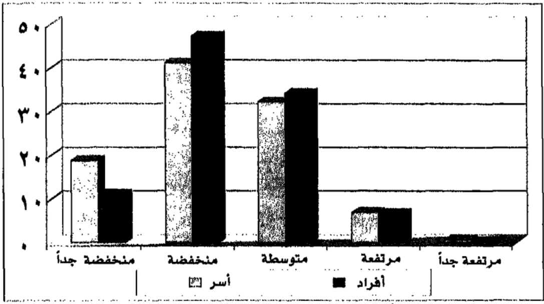
أما بالنسبة لمرجعيون، فقد أتت النتائج لتبين أن ٦٠,١٪ من الأسر المقيمة في مرجعيون (و٤٨,٦٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ١٨,٩٪ من الأسر (و١١,٢٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٤١,٢٪ من الأسر (و٤٧,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٣٢,٣٪ من الأسر (و٣٤,٣٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٧,٦٪ من الأسر (و٧,٠٪ من الأفراد)، منها ٧,٠٪ من الأسر (و٦,٨٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٦٪ من الأسر (و٠,٢٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.
٢- المصدر السابق.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - مرجعيون[1]

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	٩،٣	٢١،٣	٣٢،٣	٢٧،٢	٩،٩	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٥،٣	١٢،٦	٦٩،٣	٢،٤	٠،٥	١٠٠
التعليم	٣٤،٧	١٥،٣	٢٥،٧	١٤،٨	٩،٤	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٧،٩	٢٩،٨	٢١،٩	٧	٣،٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	١٨،٩	٤١،٢	٣٣،٣	٧	٠،٦	١٠٠
أفراد	١١،٢	٤٧،٤	٣٤،٣	٦،٨	٠،٢	١٠٠

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، مرجعيون[2]



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء مرجعيون، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الرابع بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.
٢- المصدر السابق.

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمال المقيمين في القضاء[1]

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- بنت جبيل	٦٧،٢	٢٨،٥	٤،٣٤	١٠٠
٢- الهرمل	٦٥،٩	٢٨،٦	٥،٥٨	١٠٠
٣- عكار	٦٣،٣	٢٩،١	٧،٥٩	١٠٠
٤- مرجعيون	٦٠،٠	٣٢،٣	٧،٦٣	١٠٠
٥ المنيه - الضنية	٥٤،٢	٣٩،٣	٦،٥١	١٠٠
٦ بعلبك	٤٩،٢	٤٠،١	١٠،٧	١٠٠
٧ صور	٤٥،٠	٤١،٠	١٤،٠	١٠٠
٨ حاصبيا	٤١،٥	٤٨،٤	١٠،١	١٠٠
٩ النبطية	٤٠،٠	٤٧،٤	١٢،٦	١٠٠
١٠ راشيا	٣٩،٥	٥١،٩	٨،٦٦	١٠٠
١١ - جزين	٣٥،٧	٤٩،٨	١٤،٥	١٠٠
١٢- طرابلس	٣٤،٩	٣٨،٢	٢٦،٩	١٠٠
١٣- بشري	٣٤،٨	٤٥،٤	١٩،٨	١٠٠
١٤ البترون	٣٤،٢	٤٥،٠	٢٠،٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢،١	٤١،٦	٢٦،٤	١٠٠
١٥ بعبدا	٣١،٦	٤٢،٢	٢٦،١	١٠٠
١٦ الشوف	٣١،٠	٥٠،٠	١٩،٠	١٠٠
١٧ البقاع الغربي	٣٠،٧	٥٣،٦	١٥،٨	١٠٠
١٨ جبيل	٣٠،١	٤٦،٧	٢٣،٢	١٠٠
١٩ زغرتا	٢٩،٧	٤٣،٠	٢٧،٣	١٠٠
٢٠ صيدا	٢٩،٧	٤٧،٢	٢٣،٠	١٠٠
٢١ زحله	٢٨،٩	٤٥،٣	٢٥،٨	١٠٠
٢٢ الكورة	٢٧،٠	٤٤،٧	٢٨،٣	١٠٠
٢٣ عاليه	٢٥،٠	٤٥،٦	٢٩،٣	١٠٠
٢٤ المتن	١٩،٧	٤٣،٩	٣٦،٤	١٠٠
٢٥ بيروت	١٨،٤	٣٨،٧	٤٣،٠	١٠٠
٢٦ كسروان	١٣،٥	٣٨،٣	٤٨،٢	١٠٠

ولدى مقارنة توزع الأسر في مرجعيون حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزّع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة النبطية، يتبين ما يأتي:

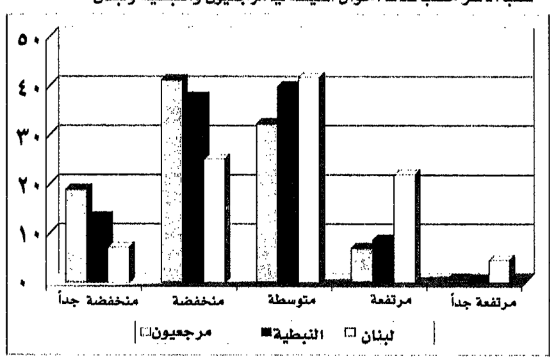
١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪ أسر) في مرجعيون مع محافظة النبطية والمعدل الوطني[1]

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
مرجعيون	١٨.٩	٤١.٢	٣٢.٣	٧	٠.٦	١٠٠
النبطية	١٣.٣	٣٧.٦	٣٩.٨	٨.٧	٠.٥	١٠٠
لبنان	٧.١	٢٥.٠	٤١.٦	٢١.٩	٤.٥	١٠٠

إنّ نسبة الحرمان العامة في قضاء مرجعيون (٦٠,١٪) ، أعلى من نسبة النبطية (٥٠,٩٪) ونحو ضعف النسبة على الصعيد الوطني (٣٢,١٪). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) مرتفعة جداً في قضاء مرجعيون إذ تبلغ ١٨,٩٪ من المقيمين في القضاء، بينما هي مرتفعة في محافظة النبطية (١٣,٣٪) إذ تبلغ ضعف النسبة الوطنية ٧٪.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في مرجعيون والنبطية ولبنان[2]



١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.
٢- المصدر السابق.

حصّة مرجعيون من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان:

من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء مرجعيون من العدد الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٢,١٩٪، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ١,٠٧٪، و٠,٤١٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء مرجعيون يأتي في الترتيب السادس عشر بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان، مع الإشارة، إلى أن هذه النسب تبدو ضعيفة في فترة التحقيق الإحصائي الذي حصل قبل تحرير الشريط المحتلّ بين عاميّ ١٩٧٨ و٢٠٠٠ ممّا آدّى إلى نزوح معظم الأهالي إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى النزوح التاريخي للفقراء من الريف إلى المدن وضواحيها بشكلٍ خاص، التي تحتل طليعة الترتيب لجهة حصتها الكبيرة من الأفراد المحرومين.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (٪ من السكان)[١]

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- عكار	١٢٫٥	٣٫٩٠	١٫٤٦	٦٫٣٧
٢ بعبدا	١١٫٨	١٢٫٠	١٢٫٢	١٢٫٠
٣- طرابلس	٨٫٢٤	٦٫٦٠	٧٫٢٤	٧٫٣٢
٤ بعلبك	٧٫٢٦	٤٫٦٨	١٫٧٣	٥٫٠٥
٥ بيروت	٧٫١٥	١٢٫٨	٢٢٫٩	١٣٫١
٦ المتن	٦٫٣٠	١٣٫٠	١٨٫٠	١١٫٨
٧- صور	٥٫٣٧	٤٫٠٢	٢٫٠٧	٤٫١٨
٨- المنيه	٥٫١٤	٢٫٧٢	٠٫٦٣	٣٫١٠
٩ صيدا	٣٫٩٤	٥٫١٠	٤٫٠١	٤٫٤٥
١٠ الشوف	٣٫٥٣	٤٫٧١	٢٫٨٤	٣٫٨٧
١١- زحله	٣٫٤٢	٤٫٤٥	٤٫٠٤	٤٫٠٠
١٢ بنت جبيل	٣٫٣٧	١٫٠٩	٠٫٢٢	١٫٦٩
١٣- النبطية	٣٫٣٤	٣٫٤٩	١٫٤١	٢٫٩٧
١٤ الهرمل	٢٫٤٦	٠٫٨٠	٠٫٢٣	١٫٢٥
١٥ عاليه	٢٫٣٥	٣٫٦٣	٣٫٧٨	٣٫٢١
١٦- مرجعيون	٢٫١٩	١٫٠٧	٠٫٤١	١٫٣١
١٧ جبيل	١٫٨٥	٢٫٢٦	١٫٧٧	٢٫٠١
١٨ البقاع الغربي	١٫٦٢	٢٫٣١	١٫١٠	١٫٧٩
١٩ كسروان	١٫٣٨	٣٫٨٧	٨٫١٩	٣٫٩٧
٢٠ زغرتا	١٫٣٥	١٫٦٧	١٫٧٣	١٫٥٧
٢١ الكورة	١٫١٦	١٫٦٩	١٫٨١	١٫٥٣
٢٢ البترون	١٫٠٧	١٫٢٢	١٫٠٠	١٫١٢
٢٣- راشيا	٠٫٨٧	٠٫٩٥	٠٫٢٥	٠٫٧٧
٢٤- حاصبيا	٠٫٧٥	٠٫٧٣	٠٫٢٣	٠٫٦٣
٢٥ بشري	٠٫٥٢	٠٫٦٢	٠٫٤٣	٠٫٥٤
٢٦- جزين	٠٫٤١	٠٫٦٠	٠٫٣٢	٠٫٤٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء مرجعيون وحده، يحتوي على ٢،٢٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، ما يقارب نصف حصة محافظة النبطية من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

حصة مرجعيون والنبطية من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪ من السكان)[1]

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
مرجعيون	٢.٢	٢.٢	١.١	٠.٥	٠.١	١.٣
النبطية	٩.٣	٩.٧	٦.٤	٢.٥	٠.٨	٦.٦
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤-٣ الأوضاع المقارنة لمرجعيون في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء مرجعيون حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في النبطية ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

١ خارطة احوال المعيشه في لبنان، ١٩٩٨.

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (مرجعيون، النبطية، لبنان)[1]

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن						
مرجعيون	٩٫٣	٢١٫٣	٣٢٫٣	٢٧٫٢	٩٫٩	١٠٠
النبطية	٨٫٨	١٨٫٩	٣٢٫٨	٣١٫٧	٧٫٩	١٠٠
لبنان	١٠٫١	١٥٫٨	١٦٫٥	٣٠٫٣	١٧٫٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
مرجعيون	١٥٫٣	١٢٫٦	٦٩٫٣	٢٫٤	٠٫٥	١٠٠
النبطية	١٩٫٩	٤٫٩	٦٨٫٥	٥٫٢	١٫٥	١٠٠
لبنان	١٠	٥٫٥	٦٥٫٩	١٠٫٢	٨٫٤	١٠٠
التعليم						
مرجعيون	٣٤٫٧	١٥٫٣	٢٥٫٧	١٤٫٨	٩٫٤	١٠٠
النبطية	٢٥٫٦	٢٠	٣١٫٤	١٣٫٣	٤٫٧	١٠٠
لبنان	١٦٫٦	١٦٫٢	٣١٫٣	١٦٫٨	١٩٫١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
مرجعيون	٣٧٫٩	٢٩٫٨	٢١٫٩	٧	٣٫٤	١٠٠
النبطية	٢٨٫٨	٢٩	٢٩	٨٫٥	٤٫٧	١٠٠
لبنان	١٩٫٤	٢٣٫٤	٣٢٫٤	١٦٫٣	٨٫٥	١٠٠

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، أن هذه النسب في محافظة النبطية لا تزيد سوى قليلاً عن النسب الوطنية

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

(٢٧،٧٪ و٨،٨٪)، في حين أن وضع مرجعيون على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة ٣١،٨٪ و١٣،٣٪. إلا أن نسب الحرمان في مرجعيون في ما يختص بظروف السكن، تبقى أقل مما هي عليه بالنسبة للميادين الأخرى، وبالنسبة للدليل العام.

ثانياً، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥،٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يُلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨،٥٪ من الأسر في النبطية، و٦٩،٣٪ من الأسر في مرجعيون. إلا أن الاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ١٥،٣٪ من الأسر في مرجعيون تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي في مرجعيون، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٠،١٪ تقريباً في كل من النبطية ولبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في مرجعيون بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٠،٥٪ من الأسر، مقابل نحو ٧،٩٪ في النبطية و٨،٤٪ في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص بتوفر المياه والصرف الصحي في قضاء مرجعيون، مرتفع جداً مقارنة بالنبطية، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل

والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية،

وان نصف هذه النسبة تقريبا هي وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦,٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩,١٪)، ممّا يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة النبطية تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤٥,٦٪ من الأسر، من أصلها ٢٥,٦٪ ضمن فئة منخفضة جداً). يسجل قضاء مرجعيون مؤشرات متدنية جداً لدليل التعليم، حيث إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٥٠٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٤,٧٪ تعتبر محرومة جداً (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأميّة بشكلٍ أكثر تفصيلاً).

رابعاً، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن نحو ٤٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة النبطية، فإن هذه النسب تبلغ ٥٧,٨٪ (دون العتبة) منهم ٢٨,٨٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة لمرجعيون ٦٧,٧٪ و٣٧,٩٪. وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء مرجعيون، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (٣٧,٩٪) هي أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (٢٨,٨٪)، ممّا يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

٤-٤ على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان أن قضاء مرجعيون هو أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرماناً في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء مرجعيون مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثاني حسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل الرابع، السادس والسابع في كل من دليل أحوال المعيشة العام، التعليم والمياه والصرف الصحي، إلا انه يأتي في الترتيب الثامن عشر بالنسبة للمسكن.

ترتيب مرجعيون حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً[1]

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب مرجعيون	٤	١٨	٧	٦	٢
القضاء الأكثر حرماناً	مرجعيون	بعبدا	مرجعيون	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرماناً	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

١ خارطة احوال المعيشة في لبنان،١٩٩٨.

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

٥-١ عدد دور التعليم:

٥-١-١ القطاع الرسمي[1]:

كانت توجد في قضاء مرجعيون عشيّة التحرير ٢٥ مدرسة رسمية، موزعة على مختلف المراحل، الابتدائية، المتوسطة والثانوية، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- المدارس الابتدائية عددها ٦ مدراس تدرس اللغة الفرنسية.

- المدارس المتوسطة اثنتان، واحدة تدرس اللغة الفرنسية، والأخرى تدرس اللغتين الفرنسية والإنكليزية.

- المدارس المتوسطة والابتدائية، عددها ١٣ مدرسة، ١١ منها تدرس اللغة الفرنسية، واحدة تعتمد الإنكليزية وواحدة تعتمد اللغتين معاً.

- المدارس الثانوية عددها أربع في: مرجعيون، الخيام، ميس الجبل ومجدل سلم.

٥-١-٢ القطاع الخاص:

يتوزع التعليم الخاص على نوعين: خاص مجاني وخاص غير مجاني. عدد المؤسسات التربوية في هذا القطاع يبلغ ١٩ مؤسسة موزعين على الشكل الآتي:

- **خاص مجاني:** يغطي المرحلة الابتدائية فقط، عدد المدارس ٧.

- **خاص غير مجاني:** يغطي كافة مراحل التعليم. عدد المدارس ١٢. إن إجمالي عدد المدارس في كافة القطاعات يبلغ ٤٨ مدرسة.

---

١ المركز التربوي للبحوث والانماء، وزارة التربية ١٩٩٩، توزع المدارس حسب اللغة الاجنبية في المحافظات والاقضية.

٥-٢ توزع التلاميذ وفقاً للقطاع والمرحلة[1]:

٥-٢-١ القطاع الرسمي:

إن البيان الإجمالي لعدد الطلاب في المدارس الرسمية للقضاء بلغ ٢٣٥٣ طالباً، موزعين على مختلف المراحل بالشكل الآتي: قبل الابتداتي ٢٣٣ تلميذاً. في المرحلة الابتدائية ١٢٠٧ تلاميذ. وفي المرحلة المتوسطة ٧١٣. هؤلاء الطلاب يتوزعون على ١٧٧ شعبة وعدد الأساتذة ٣٩٢، موزعين: ٣٨١ في ملاك وزارة التربية و١١ متعاقداً.

أما عدد الطلاب المسجلين في الثانويات فيبلغ ٤٠٩ طلاب.

٥-٢-٢ القطاع الخاص:

- خاص مجاني: عدد طلاب هذا القطاع في هذه المرحلة ١٣٤٦ طالباً، موزعين بين المرحلة ما قبل الابتدائية وفيها ٣٢٧ طالباً، والباقي عدده ١٠١٩ طالباً في المرحلة الابتدائية.

خاص غير مجاني: يبلغ عدد الطلاب في هذه المدارس ٣٥٧٧ طالباً موزعين على مختلف المراحل بالشكل الآتي: قبل الابتدائية ٦٦١، الابتدائية ١٤٦١، المتوسطة ١٠٨٩ أما في المرحلة الثانوية ٣٦٦ طالباً.

إن مجموع عدد الطلاب في القضاء يبلغ: ٧٦٨٥ طالباً.

جدول توزع تلاميذ على القطاعات[2]

قطاع التعليم	الرسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
عدد الطلاب	٢٧٦٢	١٣٤٦	٣٥٧٧	٧٦٨٥
النسبة المئوية	٣٦٪	١٧٪	٤٧٪	١٠٠٪

١ المركز التربوي للبحوث والانماء، وزارة التربية ١٩٩٩، توزع التلاميذ وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة.
٢ المصدر السابق.

والجدير بالذكر أن عدد الطلاب وبالمقارنة مع إجمالي المقيمين في القضاء وهم ٤٠٨٧٧ يصل إلى ١٨،٨٪، وهذا معدل منخفض حيث يصل في متوسط وطني إلى ٢٨٪.

٥-٣ التجهيز المدرسي[١]:

تعاني المدرسة الحكومية أو الرسمية في القضاء من مشاكل متعددة، أبرزها عدم توفر الإمكانات لمواكبة البرامج والمناهج الجديدة، وخاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا والفنون. إذ إن هناك مشاكل في وجود التقنيات والمدرسين المختصين. يضاف إلى ذلك الأبنية غير الملائمة للحاجات التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والوسائل التربوية.

وبناءً على التقارير المقدمة من المدارس الرسمية فإن متطلباتها توزعت على الشكل الآتي:

- نقص في مواد التكنولوجيا والمعلوماتية والفنون والمدرسين المختصين: ١٦ مدرسة، أي بنسبة ٧٦٪ من المدارس.
- بناء غير ملائم: ٥ مدارس، أي بنسبة ٢٤٪.
- نقص في التجهيزات والوسائل التربوية: ٤ مدارس، أي بنسبة ١٩٪.
- المطالب بتكثيف الدورات التدريبية مدرستان، أي بنسبة ٩٪.

١ المنطقة التربوية، محافظة النبطية.

المستوى العام للتجهيز في المدارس الرسمية يتوزع على الشكل الآتي[1]:

تجهيزات مدرسية	العدد الإجمالي	بحالة جيدة	بحاجة الى ترميم	بحالة سيئة	متوسط العدد في المدارس	متوسط عدد الطلاب
صفوف	٣٥٤	٣٢٥	٣	٢٦	١٣.١٣	١٠.٠٩
قاعات متخصصة	١٨	١٨	٠	٠	٠.٧٢	١٨٣.٨٣
مختبر Ph/Ch	٤	٣	١	٠	٠.١٦	٨٢٧.٢٥
مختبر Bio	٣	٢	١	٠	٠.١٢	١١٠٣
صالات للتحضير	١٤	١٢	٢	٠	٠.٥٦	٢٣٦.٣٦
صالات رسم	١	١	٠	٠	٠.٠٤	٣٣٠٩
صالات فنون	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صالات للكمبيوتر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صالات نشاطات	٩	٩	٠	٠	٠.٣٦	٣٦٧.٦٧
مسرح	٢	٢	٠	٠	٠.٠٨	١٦٥٤.٥٠
مكتبة	٧	٧	٠	٠	٠.٢٨	٤٧٢.٧١
مخزن كتب	١	١	٠	٠	٠.٠٤	٣٣٠٩
مخزن أدوات	١٦	١٥	٠	١	٠.٦	٢٢٠.٦٠
مكاتب إدارة	٣٤	٣٠	٣	١	١.٠٣٢	١٠٠.٢٧
قاعات أساتذة	١٦	١٥	٠	١	٠.٦	٢٢٠.٦٠
قاعات أخرى	٤	٣	١	٠	٠.١٦	٨٢٧.٢٥
صيدلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مخزن	٤	٤	٠	٠	٠.١٦	٨٢٧.٢٥
حمامات للأساتذة	٦٢	٥٣	٧	٢	٢.٤	٥٥.١٥
حمامات للطلاب	٢٠٧	١٥٢	٤٩	٦	٨.٠٤	١٦.٤٦
غرفة للصيانة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
غرفة ناطور	١	٠	١	٠	٠.٠٤	٣٣٠٩
ملعب مسقوف	٢٢	١٩	١	٢	٠.٨	١٦٥.٤٥

الملاحظة الأساسية أن المدرسة الرسمية بحاجة إلى توفير التجهيزات اللازمة من أجل تطويرها، ومواكبة البرامج الجديدة المقررة من قبل وزارة التربية.

١ المنطقة التربوية، محافظة النبطية.

فإن الحاجة إلى الكمبيوتر، الموسيقى، التكنولوجيا ومستلزمات الفن التشكيلي تطال كل المدارس، مع العلم أنه قدم القليل منها على شكل هبات أو تبرعات من المجالس البلدية أو الأهلية أو قوات الطوارئ العاملة في مناطق تواجدها، ولكن ذلك لم يفِ بالمطلوب.

٥-٤ الوضع المدرسي[١]:

بناءً على خارطة أحوال المعيشة في لبنان، والمُشار إليها سابقاً، فإن توزع الأفراد حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم للمقيمين في قضاء مرجعيون، يتوزع على الشكل الآتي: درجة إشباع متدنية: ٤٢,٤٪، متوسطة: ٣٠,٩٪ عالية: ٢٦,٧٪. وهذا مؤشر بأن القضاء مازال يفتقر إلى العديد من الحاجات في حقل التربية والتعليم.

٥-٤-١ التحصيل المدرسي:

التحصيل المدرسي مؤشر مهم في دراسة المجتمعات، والمعطيات الإحصائية تعرفنا على مستويات التحصيل القضاء، بين المقيمين من عمر عشر سنوات وما فوق، وهم على الشكل الآتي[٢]:

	أمي	يقرأ ويكتب	دون الابتدائي	أنهى الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعة	دراسات عليا	مجموع
ذكر	٢١٧٤	١٨٦٢	١١٠١	٤١٥٩	٣٣٣٠	٢٤٤٦	٥١٦	٥٤	١٥٦٤٢
أنثى	٥٦٤٠	١٢٢٣	٨٤٣	٣٩٨٢	٣٠٤٤	٢٣٣٧	٣٦٧	٤١	١٧٤٧٧
المجموع	٧٨١٤	٣٠٨٥	١٩٤٣	٨١٤٠	٦٣٧٤	٤٧٨٤	٨٨٣	٩٥	٣٣١١٩
النسبة٪	٢٣٫٥	٩٫٣	٥٫٨	٢٤٫٥	١٩٫٢	١٤٫٤	٢٫٦	٠٫٢	١٠٠
النسبة٪ في لبنان	١٣٫٦	٩٫٧	٦٫٣	٢٨٫٨	١٩٫٤	١٤٫٣	٦٫٧	٠٫٩	١٠٠

إن نسبة الأمية كانت عشيّة التحرير مرتفعة في قضاء مرجعيون، إذ تطال ربع

١ حارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

٢ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦، وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP.

المقيمين تقريباً، ويفسر ذلك بنزوح الأجيال الفتية، وعلى الصعيد الوطني تقل هذه النسبة بفارق ١٠٪. يضاف إلى ذلك نسبة من أنهوا المرحلة الثانوية وما فوق، على مستوى قضاء مرجعيون يشكلون ١٧٪، أما على مستوى لبنان هم ٢١٪، وهذا مؤشر إلى تدني مستوى التحصيل المدرسي في هذا القضاء. واللافت أن نسبة الأمية عند النساء، هي ضعف النسبة لدى الرجال، تتساوى نسبة الإناث مع نسبة الذكور في مراحل التعليم الأولى ثم تنخفض قليلاً في المرحلة الجامعية وما يليها.

٥-٤-٢ الاختصاص[1]:

الاختصاصات التعليمية قسمان: علمية وأدبية.

يتابع قسم من الطلاب التحصيل العلمي في الجامعة على مستوى الإجازة أو الدراسات العليا، موزعين على الشكل الآتي:

	اختصاص علمي	اختصاص أدبي	مجموع
يتابع الدراسة حاليا	٣٨١	٦١١	٩٩٢
النسبة	٣٨،٥	٦١،٥	١٠٠
النسبة في لبنان	٣٣،٩	٦٦،١	١٠٠

أما الطلاب الذين أنهوا تحصيلهم العلمي، على مستوى الإجازة وما فوق، توزعت اختصاصاتهم كما يأتي:

	اختصاص علمي	اختصاص أدبي	مجموع
أنهى الدراسة الجامعية	٤٦٢	٣٧٠	٨٣٢
النسبة	٥٥،٥	٤٤،٥	١٠٠
النسبة في لبنان	٣٤،٦	٦٥،٤	١٠٠

البارز على مستوى القضاء هو التوجه نحو الاختصاصات العلمية، للذين أنهوا دراستهم، ولكن للمتابعين حالياً، نجد تحولاً باتجاه الاختصاص الأدبي.

١ المنطقة التربوية، محافظة النبطية.

٥-٥ التسرب المدرسي[١]:

تبلغ حالات الأولاد دون العشر سنوات (من ٦-٩) ممّن لم يلتحقوا بالمدرسة حالياً، على مستوى القضاء ٩٧ حالة، وهم موزعون حسب الجنس: ٣٦ ذكراً، ٦١ أنثى. وهنا تبرز أهمية إلزامية التعليم في هذه المرحلة.

٥-٦ المهنيات[٢]:

في قضاء مرجعيون مدرستان مهنيتان، وهما:

- المدرسة الفنية الزراعية في الخيام.

- مدرسة مهنية خاصة ومركزها مرجعيون. فيها اختصاصات متنوعة وتضمّ ٢٥٠ طالباً.

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

٢ دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والانماء، وزارة التربية، ١٩٩٧-١٩٩٨.

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

٦-١ الأرض[1]:

- الأراضي الزراعية: معظم الأراضي في قضاء مرجعيون جرداء غير صالحة للزراعة، ومساحتها: ١٧٦١٢ هكتاراً أي بنسبة ٦٨,٤٪ من مساحة القضاء. الأراضي الزراعية مساحتها ٦٧٤٧ هكتاراً حسب إحصائيات ١٩٩٧ وهي تشكل ٢٦,٢٪ من مساحة القضاء، من الملاحظ أن هذه المساحة تراجعت بنسبة ٣١٪ عن المساحة التي كانت في الستينات وقد بلغت في حينه ٩٧٤٦ هكتاراً، وسبب ذلك الأوضاع الأمنية السائدة منذ أوائل ١٩٤٨ وقيام إسرائيل ثم الإعتداءات المتكررة، ثم الاحتلال المباشر منذ منتصف العام ١٩٧٨ وحتّى العام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى تراجع مردود الإنتاج الزراعي مما أدى إلى ترك هذا القطاع والتحوّل نحو مجال آخر أو الهجرة بشكليها الداخلي أو الخارجي.

المساحة المزروعة عام ١٩٩٧	الغابات	المساحة الجردية	مساحة القضاء
٦٧٤٧	١٣٧٩	١٧٦١٢	٢٥٧٣٨
٪٢٦،٢	٪٥،٣	٪٦٨،٤	١٠٠

- مسح الأراضي: أن أكثر من نصف مساحة قضاء مرجعيون مازال غير ممسوح. البلدات الممسوحة عددها ١٤ بلدة فقط، بالإضافة إلى بلدة واحدة محددة و١٧ لم يتم مسح أراضيها حتى تاريخه.

١ نظام المعلومات حول الاحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو، مجلة اغروتيكا، صادرة عن شركات دبانة اخوان، ١ و٢، ١٩٩٩.

٦-٢ المياه:

يوجد في قضاء مرجعيون نهران دائمان، وهما:

- نهر الليطاني ينبع من سهل البقاع، ويتجه جنوباً عبر منطقة البقاع الغربي ويدخل محافظة النبطية في الشمال الشرقي لبلدة بلاط ثم يحاذي الحدود الغربية لقضاء مرجعيون عبر الوادي الذي يفصله عن قضاء النبطية، وهو مجرى النهر.
- نهر الوزاني: يحاذي الحدود الشرقية للقضاء التي تفصله عن قضاء حاصبيا، ينبع من نبع الوزاني ويتجه جنوباً إلى خارج الأراضي اللبنانية، لم تكن تستفيد منه الأراضي والقرى اللبنانية عشيّة التحرير بأكثر من منتزهين على ضفافه، طول مجراه داخل لبنان ٩ كلم.

وبعض الأنهر الصغيرة نذكر منها:

- نهر أبو زبده في الخيام.
- وهناك مجاري مياه صغيرة تنضب شتاءً.
- ويوجد خمس آبار ارتوازية حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، ولكن الرقم الفعلي يتعدى ذلك. أبرزها بئر مرج الخوخ الذي يغذي مرجعيون والخيام والقليعة بمياه الشفه، وبئر ابل السقي الذي يسقي بلدة ابل السقي.

كما تكثر الينابيع وأبرزها:

- نبع الدرداره وهو أحد اكبر الينابيع في القضاء يقع على الطرف الغربي لبلدة الخيام ويغذي سهل الخيام ومرجعيون بالمياه.
- نبع عين القصير يروي قسماً من السهل.
- نبع الخربة يقع في الطرف الغربي لبلدة برج الملوك ويغذي قسماً آخر من السهل.
- نبع ابل السقي يسقي مزروعات سهل إبل السقي.

- نبع الميدان، وهناك بغض الينابيع المتفرقة في بلدة كفركلا.

مياه الشفه لمعظم قرى قضاء مرجعيون تعتمد على مياه نهر الليطاني التي تضخ من خلال محطة الطيبة.

برك المياه:

بركة مشعرون قرب مركبا، بركة ميس الجبل، وعين الغزلان في دير سريان، وفي حولا مجموعة برك هي: الطيري، القرقاف، القدام والحجر، بركة مجدل سلم.

٦-٣ الأحراج[1]:

تغطي الأحراج ١٣٧٩ هكتاراً في قضاء مرجعيون بنسبة ٥,٣٪ من المساحة العامة. أبرزها غابات الصنوبر في خراج بلدة جديدة مرجعيون، وغابة الزواريب. حرج طلوسة الذي يمتد إلى وادي الحجير، وأحراج مركبا، الطيبة ومحيبيب وهي معرضة للانحسار من جراء الحرائق أو القطع الجائر للتدفئة أو لاقتطاع الأرض.

٦-٤ المناجم والمواد الخام[2]:

في قضاء مرجعيون محفر للرمل في بلدة القليعة رخص له بتاريخ: ١٠/٧/١٩٩٨ ولمدة خمس سنوات. كما يوجد أربع مقالع للصخور متوقفة عن العمل وهي بدون تراخيص. موزعة في: بلاط وإبل السقي.

الكسارات موجودة في عدة أماكن عشيّة التحرير: على طريق عام تل النحاس، في خراج بلدة دبين، في مرجعيون قرب نبع الخوخ وفي بلدة مركبا.

١- مناطق توزع الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، العدد ١٨٠٥٣.

٢- لوائح المقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة الامن الداخلي في الاقضية والمحافظات، ١٩٩٩.

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

٧-١ الزراعة[1]:

المساحات المزروعة عام ١٩٩٧ موزعة على الشكل الآتي:

زراعة بعلية	زراعة مروية	المجموع
٦٤٢٨ هكتار	٣١٩ هكتار	٦٧٤٧هكتار
٪٩٥،٢	٪٤،٨	١٠٠

- نسبة الأراضي الزراعية: تشكل نسبة الأراضي المزروعة في قضاء مرجعيون ٢٦,٢٪ من مساحة القضاء.

- أهم الزراعات: في قضاء مرجعيون زراعات متنوعة هي: الحبوب والخضار التي تنتج في مرج الخيام وسهل إبل السقي، وزراعة أشجار الزيتون في مختلف قرى وبلدات القضاء، والتبغ الذي ينتشر في العديد من المناطق.

وحسب إحصائيات مجلة أغروتيكا في عام ١٩٩٧، فإن أنواع الزراعات غير الشجرية السنوية تبلغ مساحتها التقريبية ما نسبته ٥٣,٦٪ وتتوزع على الشكل الآتي:

أنواع الزراعات	نجيليات	قرنيات	خضار وأبصال	زراعات صناعية	المجموع
المساحة بالهكتار	١٩٨٠	٣٦٠	٤٧٠	٨١٠	٣٦٢٠

- نسبة العاملين: إن عدد العاملين في الزراعة هو ١٨٣٥ عاملاً. وهم يشكلون ١٨,٧٥٪ من مجموع الناشطين اقتصادياً. وهم موزعون ٢٩,٥٦٪ منهم من

1 نظام المعلومات حول الاحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو، مجلة اغروتيكا، صادرة عن شركات دبانة اخوان، ١ و٢، ١٩٩٩.

الذكور و٧٠,٤٣٪ من الإناث. أما أعمار هؤلاء فهي ما فوق ٣٠ سنة ويشكلون نسبة ٠٧, ٧٤٪ من مجموع الناشطين في العمل الزراعي.

المشاكل الزراعية:

- **أسمدة:** يتولى أصحاب محلات بيع الأدوية الزراعية والأسمدة بيعها للمزارعين. وهذا غير كافٍ لتشجيع الزراعة نظراً إلى عدم توفر كافة المتطلبات وارتفاع الأسعار التي تثقل كاهل المزارع.
- **تمويل:** إن التمويل معدوم ليس في القطاع الزراعي فحسب بل في مجمل القطاعات. لم يكن موجوداً في القضاء عشيّة التحرير سوى مصرف واحد وهو فرع لمصرف فرنسبنك.
- **أمراض:** تنتشر بعض الأمراض الزراعية منها: عين الطاووس الذي يصيب أشجار الزيتون، المن والمن القطني، الأكاروز، العنكبوت الأحمر، الرمد، والإكلريوس، ومرض تسببه ذبابة البحر الأبيض المتوسط يصيب الخضار والفواكه. حفار ساق التفاح، أكَلَة براعم اللوزيات، الأمراض الفطرية وهي: أمراض التبغ (البياض الدقيقي والبياض الزغبي)، أمراض فيروسية تصيب محاصيل البندوره والبطاطا.
- **أدوية:** يوجد عدة محالّ لبيع الأدوية الزراعية، محل في وسط مرجعيون، في برج الملوك، ومحل آخر في الخيام. هذه المحالّ لا تفي بكافة المتطلبات.
- **الطب البيطري:** عدد الأطباء البيطريين في القضاء خمسة، كما ورد في بعض الإحصائيات ولكن فعلياً لا يوجد سوى اثنين فقط وهما: محمد يعقوب من حولا ومحمود هزيمة من ميس الجبل.

أبرز المشاكل ومعوقات الزراعة ترتكز على فقدان المياه للري، بحيث إن ما يقارب ٢, ٩٥٪ من الأراضي المزروعة ليست مروية، ونقص المياه حتى للاستهلاك المنزلي، ويبرز هذا النقصان خصوصاً في قضاءي بنت جبيل ومرجعيون. ومن المشاكل البنيوية في الزراعة، زراعة التبغ التي تكلف الدولة

مبالغ ضخمة دعماً للمزارعين، بحيث من الواجب توجيه الزراعة وضمن خطط تنموية تقدم الحلول الملائمة، ومن المشاكل، الافتقار إلى ترويج الإنتاج، النقص في شبكات التسويق، المشاكل الناجمة عن تعاظم شعور اللامبالاة لدى أصحاب الأراضي حيال إدارة واستثمار أراضيهم، النقص في الخدمات المكملة، تفتت الملكيات الزراعية، الافتقار إلى خطط زراعية تدرج في خطة عامة متماسكة، ضعف في الأطر التعاونية، الافتقار إلى الخبرات الزراعية، عدم وجود إشراف لضبط معايير الجودة وخاصة بما يتعلق باستخدام الأسمدة أو الأدوية والمبيدات، وأخيراً الحاجة إلى البنية التحتية الأساسية.

٧-٢ الصناعة[١]:

- أنواع الصناعات وتوزعها: تتميز الصناعة في القضاء بشكل أساسي بأنها تحويلية باستغلال بعض المواد الخام وإنتاجها يغطي بعض حاجات السكان. عدد العاملين في هذا القطاع ٩٦٥ عاملاً، ويشكلون ٩,٨٦٪ من مجموع الناشطين اقتصادياً. يتوزعون حسب الجنس على الشكل الآتي: الذكور بنسبة ٦٩,٠١٪، والإناث بنسبة ٣٠,٩٪. أماكن عملهم خارج المسكن بنسبة ٩٥,٧٧٪. وحسب معطيات المسح الصناعي، فإن محافظة النبطية بشكل عام تحتوي ما نسبته ٣,٩٥٪ من مجموع العمال الصناعيين في لبنان، عددهم في المحافظة ٥٥١٨ عاملاً، وموزعين على الأقضية على الشكل الآتي: قضاء النبطية ٣٤٠٩، قضاء بنت جبيل ١٢٢٩، قضاء مرجعيون ٤٦٧، قضاء حاصبيا ٤١٣.

٧-٣ الحرف:

تعريف: الحرفة عمل يدوي بشكل أساسي، تستعمل فيه الآلات المساعدة جزئياً، يسيطر عليه الطابع العائلي. حيث رب العمل يعمل لحسابه الخاص ويقوم بعمل أساسي في التصنيع بمفرده أو بمساعدة معاونين من أفراد أسرته أو عمال مأجورين قليلي العدد. ويعمل برأسمال بسيط وهو الذي يدير عملية الإنتاج.

١ المسح الصناعي في لبنان، ١٩٩٤.

من مميزات الحرف:

- ملكية الحرفي لوسائل إنتاجه أدوات بسيطة يدوية انتقلت بشكل محدود إلى آلية.
- الطابع العائلي المسيطر في علاقات الإنتاج مع الاعتماد على بعض الأجراء.
- مؤسسات صغيرة الحجم، ٨٢٪ أقل من خمسة عمال.
- توقيت العمل غير منتظم، وهذا مرتبط بالإنتاج وحسب الطلب.
- ضعف في الإنتاجية من خلال المقارنة بين الإنتاج الفعلي وما يمكن إنتاجه في الفترة الزمنية نفسها.
- عدم وجود أشكال نقابية أو تعاونية.
- عدم الالتزام بالضمان الصحي والاجتماعي لأن ذلك يزيد من الأعباء التي تؤدي إلى زيادة التكلفة.
- التحصيل المدرسي المتدني، لأن معظم الحرفيين أميون، ومن تعلم منهم لم ينه المرحلة المتوسطة.
- ضيق السوق المحلي لتصريف الإنتاج، وصعوبة المنافسة مع البضائع المستوردة.
- عدم ملاءمة المشغل لمتطلبات العمل، من حيث المساحة والتنظيم.
- عدم ثبات الحرفي في عمله، فهي إما موسمية أو مرتبطة بالظروف والحالة الأمنية.

- **الحرف وأصنافها**[1]: حسب دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية للحرف فإنها تتوزع في القضاء على الشكل الآتي:

١- وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة حول الحرفيين والعمل الحرفي في لبنان، ١٩٩٩.

الحرفة	معدنية	قصب أو قش	خشب	فخار	خزف	زجاج	نسيج	معمارية	غذائية	صابون	غير ذلك	مجموع الحرف	عدد المؤسسات
العدد	٢	٤	٤	٦	١٣	٧	٢٠	٥	٢	٢	٥	٧٠	٣٢

يتوزع الناشطون اقتصادياً (ما بين ١٥-٤٥) في القضاء على الحِرف المُشار إليها أعلاه، كمصادر دخل أساسية ويمثلون ما نسبته ١٩,٨٦٪ من مجمل الناشطين المُقيمين في القضاء.

٧-٤ الحياة المهنية[1]:

- أنواع المهن: يتوزع الناشطون اقتصادياً ما بين ١٥-٦٤ سنة في القضاء على الشكل الآتي:

المهن	مجموع الناشطين إقتصادياً	النسبة
عاملون في مجال المهن بطابع الحرفي	١٩٤٣	١٩،٨٦
مزارعون وعمال مهرة	١٨٣٥	١٨،٧٥
عمال ومستخدمون غير مهرة	١٥٩٠	١٦،٢٥
عمال في مجال الخدمات والبيع	١٢٦٤	١٢،٩٢
أخصائيون في مجالات علمية وفكرية	١٢٣٧	١٢،٦٤
عمال متخصصون	٨٠٢	٨،١٩
مهن تقنية صحية - تدريبية	٤٠٨	٤،١٧
كبار المسؤولين في القطاع العام والخاص	١٢٢	١،٢٥
مستخدمون إداريون	٩٥	٠،٩٧
غير ذلك	٤٨٩	٥
المجموع	٩٧٨٥	١٠٠

١ - خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

المهن الثانوية: يتوزع الناشطون اقتصادياً ما بين عمر ١٥ - ٦٤ سنة على المهن الثانوية الآتية [١]:

المهن	مجموع الناشطين إقتصادياً	النسبة
عاملون في مجال المهن بطابع الحرفي	١٠٩	١.١١
مزارعون وعمال مهرة	٨٢	٠.٨٣
عمال ومستخدمون غير مهرة	٦٨	٠.٦٩
عمال في مجال الخدمات والبيع	٢٧	٠.٢٨
أخصائيون في مجالات علمية وفكرية	١٤	٠.١٤
عمال متخصصون	١٤	٠.١٤
مهن تقنية صحية - تدريبية	١٤	٠.١٤
لا مهنة ثانوية	٩٤٥٩	٩٦.٦٦
المجموع	٩٧٨٥	١٠٠

وجدير بالذكر أن معظم الناشطين اقتصادياً ليس لديهم مهن ثانوية. وتنحصر هذه المهن في مجال العمل الحرفي ولدى فئات العمال المُستخدمين غير المهرة والمزارعين.

- ديمومة العمل: يتوزع الناشطون اقتصادياً ما بين عمر ١٥ -٦٤ سنة وبحسب ديمومة العمل، على الشكل الأتي[٢]:

ديمومة العمل	دائم	موسمي	متقطع	المجموع
العدد	٥٠٦٩	٢٤٤٦	٢٢٧٠	٩٧٨٥
النسبة	٥١.٨١	٢٥	٢٣.١٩	١٠٠

- النشاط الاقتصادي والجنس: يتوزع الناشطون اقتصادياً ما بين ١٥-٦٤ سنة وبحسب جنسهم على الشكل الآتي:

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
العدد	٧٢٩٨	٢٤٧٨	٩٧٨٥
النسبة	٧٤.٥٨	٢٥.٤١	١٠٠

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.
٢ المصدر السابق.

- التشغيل والبطالة: تتوزع نسب البطالة في قضاء مرجعيون على الشكل الآتي[1]:

حالة العمل	مشتغل خارج المسكن	مشتغل داخل المسكن	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	المجموع	نسبة البطالة
العدد	٩٦٠٨	٨٢	٩٥	٥٩٨	١٠٣٨٣	
النسبة في القضاء	٩٢،٥٣	٠،٧٨	٠،٩١	٥،٧٥	١٠٠	٦،٦٨
النسبة في لبنان	٩٠،٦	٢،٤١	٢،٥٧	٤،٣٨	١٠٠	٦،٩٧

نسبة العاملين في القضاء داخل المسكن أو خارجه ٩٣،٣١٪ وهي نسبة تعادل النسبة العامة على صعيد لبنان التي هي ٩٣،١٪. وكذلك نسبة البطالة هي أقل من المعدل العام. ويمكن تفسير ذلك بنزوح أو هجرة أو تهجير فئات واسعة من الشباب.

٧-٥ التجارة:

إن الناشطين اقتصادياً في القطاع التجاري عددهم ١٢٣٦ عاملاً، وهم يشكلون ١٢،٦٤٪ من مجموع الناشطين اقتصادياً. معظم هؤلاء من الذكور عددهم ١٠٦٠، ويشكلون ٨٥،٧٦٪، أما عملهم خارج المسكن فموزع في تجارة الجملة والمفرق لمختلف السلع.

الأسواق الأسبوعية: إن ظاهرة الأسواق كانت تتنقل مداورة وطيلة أيام الأسبوع ضمن منطقة جبل عامل، على الشكل الآتي:

- سوق الاثنين في النبطية.
- الثلاثاء في سوق الخان (قضاء حاصبيا)، والخالصة (شمال فلسطين).
- الأربعاء في ظهر الأحمر (البقاع)، والعديسة (قضاء مرجعيون).

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

- الخميس في بنت جبيل.
- الجمعة في العباسية (قضاء صور).
- السبت في جويا (قضاء صور) وراشيا الفخار (قضاء حاصبيا).

أما الأسواق المُستحدثة على صعيد القضاء تتوزع على الشكل الآتي:
- الأحد: مجدل سلم والقليعة.
- الاثنين: الخيام.
- الأربعاء: ميس الجبل، الطيبة.
- السبت: كفركلا.

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ القلاع والآثار التاريخية[1]:

يتميز قضاء مرجعيون بموقع جغرافي هام، فهو مفصل أساسي لتوسطه بين لبنان وجنوب سوريا وشمال فلسطين. فيه بعض المعالم الأثرية أبرزها:

- دير عين القصير وهو من أقدم الأديرة، يقع غرب بلدة القليعة، ما زال يلعب دوراً دينياً فهو مزار لأبناء المنطقة.

- تل دبين يعتبر من المواقع الأثرية أقدم البعض على الحفر فيه خلال الأحداث ثم توقف فيما بعد.

- مقام النبي صرفائيل في البويطه قرب مرجعيون.

- مستشفى مرج الخيام، بناه الجيش الإنكليزي قرب نبع الدردارة لجهة الخيام، وهو مطمور بالأرض يحتوي عشرات الغرف، وهنا تجدر الإشارة إلى قربه من المطار الذي بناه الجيش الإنكليزي في مرج الخيام أثناء الحرب العالمية الثانية.

- مسجد بليدا وهو من حيث البناء يشكل قلعة صغيرة.

- بئر النبي شعيب شرق بليدا وهو بئر تاريخي له مدلول ديني وكان مورداً أساسياً للحصول على المياه. وبجانبه مكان يعرف بخربة شعيب.

- جامع أبا ذر الغفاري، وقبر النبي منذر (في ميس الجبل).

- قلعة دوبيه: تقع غرب بلدتي ميس الجبل وحولا، في وادي السلوقي الذي يفصل قضاءي بنت جبيل ومرجعيون، وهي قلعة صليبية، رديف لقلعة تبنين

١-منشورات وزارة السياحة، لبنان الجنوبي، ١٩٩٨.

من الناحية الشرقية. ويعتقد أن اسمها محرّف عن الفرنسية .سةدّ تقوم القلعة على أنقاض معبد روماني، وذلك لوجود حجارة ضخمة ومدافن محفورة في الصخر بجوار القلعة. البناء مستطيل الشكل، قسمه الجنوبي مهدم بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل، ومؤلف من ثلاث طبقات، الثالثة مهدمة كلياً، أما الأولى والثانية فعبارة عن مجموعة من الغرف تقارب الثلاثين مزودة بآبار كثيرة. وللقلعة خندق تحيط بها الأودية من جهاتها الثلاث عدا الجهة الجنوبية. جددها آل علي الصغير في عهد ناصيف بن نصار وسكنوها. ثمّ جدّد بناءها الشيخ ظاهر بن نصار ولما أتم بناءها وصعد إلى أعلاها، سقط إلى الأرض فمات وذلك في سنة ١١٦٣ هجرية (وهذا ما أورده السيد محسن الأمين في كتابه خطط جبل عامل)

- مقام النبي محيبيب، في قرية محيبيب التي دعيت باسمه، ويقال إن فيه قبر بنيامين بن يعقوب وعليه قبة، وهو مزار كان مقصداً لأهالي المنطقة، في معظم أيام السنة، وخاصة في ١٥ شعبان من كل عام، حيث تقام الاحتفالات. وهو مواز من حيث الأهمية لمقام النبي يوشع داخل فلسطين.

- تنتشر بعض المزارات منها مزار النبي منذر في ميس الجبل، مزار منذر في مركبا، مزار العويذي في كفركلا، مزار حزقيل قرب دبين، مزار ناصر بو نصير في الخيام.

٨-٢ المغاور:

في ميس الجبل مغاور: البياض، الكساير. كما يوجد مغاور أخرى في العديسة والقنطرة وكفركلا وغيرها.

٨-٣ المطاعم وأماكن الترفيه[1]:

كانت تنتشر في قضاء مرجعيون عند عشيّة التحرير بعض المطاعم

١- Guide to restaurants, Nights clubs & café, Ministry of tourism and the association of owners of restaurants, cafes & Night Clubs, 1995-1996.

والمتنزهات أبرزها:

- متنزه نبع الليطاني (على نهر الليطاني).

- متنزه نبع إبل السقي، ومجمع دانا السياحي (في إبل السقي).

- متنزه نبع الدردارة (في مرج الخيام).

- مطعم ومتنزه وأوتيل رشا السياحي، ومطعم جوزيف حمصي مع قاعة حفلات (في برج الملوك).

- مطعم ومتنزه الواحة الخضراء (القليعه).

- مطعم النجوم في وسط مرجعيون.

- متنزه نبع الوزاني (على نهر الوزاني).

يحتوي قضاء مرجعيون كما مختلف مناطق الجنوب على ثروات سياحية متنوعة حسب ما تجمع عليه آراء علماء الآثار. لكن النشاط السياحي في المناطق المتاخمة للحدود ما زال محصوراً رغم وفرة الإمكانات وقابليتها للاستغلال، فالأماكن السياحية والأثرية ما زالت مهملة رغم أهميتها التاريخية، هذا بالنسبة للمواقع الموجودة، ناهيك بالمواقع التي هي بحاجة إلى تنقيب.

إن مثل هذه المعالم الأثرية والسياحية تشكل مورداً في حال توفرت لها وفي ظروف لاحقة فرص الإدارة والتسويق والصيانة معززة بخطة تنمية شاملة تشارك فيها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بعد أن تتوفر البنية التحتية الأساسية والتجهيزات الملائمة من طرق وخدمات (كهرباء، مياه، تلفون) وبيئة نظيفة مصانة من التلوث. وفي حال توجيه الدراسات والمخططات باتجاه تعزيز هذا القطاع وربطه بباقي القطاعات.

والجدير بالذكر أن مثل هذا الزخم السياحي يتطلب:

- حماية المناطق السياحية والطبيعية والأثرية من خلال قوانين المحميات

وتعزيز تطبيق الحماية مع الهيئات الأهلية.

- تفعيل دور البلديات في مجال صيانة البيئة.

- توعية السكان المحليين حول أهمية ثروتهم السياحية وكيفية الاستفادة منها. هنا يبرز دور الإعلام والتوعية. المساعدة على رفع معنويات الناس وتنشيطهم للاستثمار وجذب السياح الأجانب. كما يجدر بنا التوجه إلى المرأة نظراً لأهمية مبادرتها واهتمامها بالبيئة ودعم دورها في المحافظة على البيئة والتراث، وبتعزيز دورها في الجمعيات.

- دعم وتشجيع المنتجات الحرفية المحلية لأنها مادة تستهوي السائح الذي يفضل كل ما هو أصلي أو محلي.

- إقامة المتاحف التي تظهر الفلكلور المحلي.

هذه العوامل تساعد في تنمية القطاع السياحي، وفي جذب استثمارات المغتربين من أبناء المنطقة بحيث يتوجب إعطاء صورة إيجابية تغذي لديهم الشعور بالعودة إلى موطنهم الأساسي.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

٩-١ الأندية والجمعيات الأهلية والاجتماعية:

- مركز كفركلا الصحي الاجتماعي (تابع للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى).
- مركز تولين للخدمات الاجتماعية (دار الإفتاء الجعفري).
- مؤسسة بيت الحصاد في برج الملوك (تهتم بالأيتام والمحتاجين).
- جمعية أهالي ميس الجبل الاجتماعية.
- الجمعية الخيرية لأبناء بليدا.
- نادي الخيام الثقافي الاجتماعي.
- رابطة إنماء حولا.
- رابطة أبناء الخيام.
- الجمعية الخيرية لبلدة طلوسة.
- رابطة ميس الجبل الثقافية.
- منتدى مرجعيون - حاصبيا.
- هيئة إنماء المنطقة الحدودية.

٩-٢ الأندية الرياضية والكشفية[1]:

- كشاف التربية الوطنية في الخيام.

١ الدليل الرياضي، حسن شرارة، بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة، مكتب الملاقات العامة والاعلام، ١٩٩٩.

- نادي الزهراء الرياضي (كفركلا).

٩-٣ الجمعيات والتعاونيات[1]:

في قضاء مرجعيون مجموعة تعاونيات مرخصة، معظمها زراعي وقسم استهلاكي إنمائي وهي موزعّة بين تعاونيات نشطة وتعاونيات معطلة، على الشكل الآتي:

- الجمعيات التعاونية الزراعية في البلدان الآتية: مرجعيون، برج الملوك، القليعة، حولا، دير ميماس، عديسة، كفر كلا، تولين، الخيام، مجدل سلم.
- الجمعية التعاونية الزراعية للحبوب والخضار في وطى الخيام.
- الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأهلية في كفركلا.
- الجمعية التعاونية لمربي الأبقار الحلوب في الخيام.
- الجمعية التعاونية السكنية في مجدل سلم.

٩-٤ الهيئات والمنظمات الفاعلة في القضاء:

- اتحاد غوث الأطفال: مركزها بيروت.
- أرض البشر: مركزها بيروت.
- جمعية الشبان المسيحية: لها مركز في مرجعيون، وتقوم بنشاطات في فترات متباعدة، أبرزها دورات مهنية في: اللغات، التطريز، استعمال الآلة الكاتبة...
- فرح العطاء: مركزها بيروت.

١- دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الاسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١٠-١ المنشآت الصحية[1]:

- مستوصفات: تنتشر المستوصفات في عدة أماكن، وعددها ١٨ نذكر منها: مرجعيون، مركبا، ميس الجبل، دير ميماس، حولا، الصوانة، تولين، الطيبة، القليعة، كفركلا، مجدل سلم، العديسة. هذه المستوصفات تؤمن الرعاية الصحية وتوزّع الدواء مجاناً من الصليب الأحمر.

- مستشفيات: في قضاء مرجعيون مستشفى واحد وهو، مستشفى مرجعيون الحكومي التابع لوزارة الصحة. وفي ميس الجبل مستشفى مُقفل (مستشفى الرحمة). ومستشفى ما زال قيد الإنشاء.

- عيادات: في قضاء مرجعيون ١٨ عيادة موزعة لعدة اختصاصات، متمركزة بشكلٍ أساسي في مركز القضاء مرجعيون، وفي البلدات الآتية: الخيام، ميس الجبل، مجدل سلم، كفركلا، القليعة، الطيبة.

- صيدليات: في القضاء ٨ صيدليات، موزعة على الشكل الآتي: واحدة في مرجعيون مركز القضاء، والباقي في: الخيام، الطيبة، العديسة، القليعة، كفركلا، مجدل سلم، ميس الجبل.

- مختبرات: في قضاء مرجعيون ٣ مختبرات، اثنان في مرجعيون ومختبر واحد في القليعة.

---

١ برامج الزيارات الميدانية للمراكز الصحية، وزارة الصحة العامة، محافظتا الجنوب والنبطية، حزيران ١٩٩٩.

١٠-٢ مراكز صحية :

أبرز المراكز الصحية هي مؤسسات حكومية، المكونة من المستشفيات والمستوصفات، بالإضافة إلى المراكز التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهي:

- مركز الخدمات الإنمائية (مجدل سلم).
- مركز الخدمات الإنمائية (الصوانة).
- مركز الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين (تولين).

١٠-٣ طبيعة عمل المنشآت الصحية :

.. تأمين صحي: يوجد في القضاء بعض الشركات التي تعنى بالتأمينات الصحية، وكذلك تقوم مستشفى مرجعيون بتأمين مستوى من الخدمات الصحية في القضاء.

الأمراض المزمنة: أبرز الأمراض المزمنة التي تعالج في المراكز الصحية التابعة للقضاء هي: ضغط الدم، السكري والقلب. وإن المؤسسات الصحية الحكومية كما الخاصة تؤمن الأدوية لهؤلاء المرضى.

١٠-٤ حملات التلقيح[١] :

تقوم المؤسسات الصحية الرسمية ومنها الأهلية بالتعاون مع اليونيسف بحملات صحية تتناول برامج التلقيح على اختلاف أنواعها: شلل، ثلاثي، حصبة.

١- المسح اللبناني لصحة الام والطفل، التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة، جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة، ١٩٩٨.

١٠-٥ الإعاقة:

الإحصائيات تشير بأن عدد المعوقين في قضاء مرجعيون هو ٦٩٣ معاقاً، موزعين حسب الجنس، ذكوراً ٣٦٧، إناثاً ٣٢٦.

أما أنوع الإعاقة فهي موزعة على الحالات الآتية:

الحالات	كفيف	مشلول	معوق ذهنياً	متعدد الإعاقات	معوق بالأطراف	أصم	بتر أطراف سفلى	غير ذلك	المجموع
العدد	١٠٩	١٢٢	١٠٩	١٤	٥٤	١٠٩	٢٧	١٤٩	٦٩٣
النسبة	١٥,٦	١٧,٦	١٥,٦	١,٩	٧,٨	١٥,٦	٣,٩	٢١,٥	١٠٠
النسبة في لبنان	٧,٤	٢٠,٥	٢٤,٢	٦	١٢,٨	٩,٧	٥,١	١٣,٩	١٠٠

معظم هؤلاء المعوقين هم بأعمار تراوح ما بين ١٥ و٦٤ سنة، أي خلال الفترة المنتجة بحياة الفرد، توزعهم من خلال أعمارهم على الشكل الآتي[1]:

العمر	٠٠-١٤	١٥-٢٩	٣٠-٦٤	٦٥-٧٩	+٨٠	المجموع
العدد	٩٥	١٠٩	٢٩٩	٨٢	١٠٩	٦٩٣
النسبة	١٣,٧	١٥,٦	٤٣,١	١١,٧	١٥,٦	١٠٠
النسبة في لبنان	١٤,٢	٢٦,١	٤١,٢	١٢,٤	٥,٩	١٠٠

ولكن بناءً لأرقام وزارة الشؤون الاجتماعية، ولنوع الإعاقة المدرجة في لوائحها، فإن عدد المعوقين في قضاء مرجعيون حاملي بطاقة المعوق هو: ١٥٠ معوقاً، حتى تاريخ ١٦/٩/١٩٩٩.

١ مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦، وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١١-١ محاور المواصلات[1]:

تنتشر في قضاء مرجعيون شبكة طرق بمواصفات وأحجام مختلفة، نذكر منها:

الطرقات الكبيرة أو الرئيسية: التي تصل مركز القضاء بباقي مراكز الأقضية، وتعبر ١٨ بلدة في القضاء أي ما نسبته ٦٠٪ من عدد قرى القضاء، وهذا معدل منخفض بالنسبة للمعدلات في باقي الأقضية، وفي لبنان بشكلٍ عامٍ.

أبرز هذه الطرقات:

- مرجعيون، القليعة، برج الملوك، تل النحاس، جسر الخردلة، النبطية.
- مرجعيون، القليعة، برج الملوك، تل النحاس، العديسة، ميس الجبل، بليدا، عيترون، بنت جبيل.
- مرجعيون، دبين، إبل السقي، كوكبا، مرج الزهور، المصنع.
- مرجعيون، إبل السقي، سوق الخان، حاصبيا.

الطرق الداخلية: هي الطرق التي تصل بين مركز القضاء والبلدات والقرى التابعة إليه إدارياً. عددها ٢٨ طريقاً وتغطي ما نسبته ٩٣,٣٣٪ من عدد قرى وبلدات القضاء. أبرز هذه الطرقات:

- مرجعيون، الخيام، الوزاني.

١- مصلحة النقل المشترك.

- مرجعيون، العديسة، الطيبة، القنطرة، قبريخا، مجدل سلم.
- مرجعيون، دير ميماس، كفركلا.
- مرجعيون، دبين، إبل السقي.

الطرق الزراعية: وهي التي تصل البلدات بخراجها وعددها ١٢ طريقاً، وهذه الطرقات قليلة العدد ونسبتها متدنية جداً على صعيد القضاء، أو بالنسبة إلى لبنان بشكلٍ عام، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية ودور هذه الطرق في وصل الفلاح بحقوله.

١١-٢ وسائل النقل[1]:

تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات حول امتلاك السيارات عشيّة التحرير كانت غير دقيقة، وذلك لوجود أعداد كبيرة من السيارات التي دخلت بطرق غير شرعية. وإن وقوع القضاء تحت الاحتلال وفي جبهة المواجهة ينعكس في انخفاض حركة النقل إلى خارج القضاء المحتل وإليه.

وسيلة النقل الأساسية، السيارات السياحية، منها عدد من سيارات الأجرة (التاكسي) وبعض الباصات صغيرة الحجم (١٤ راكباً). أما السيارات الخاصة فإن نسبتها متدنية على مستوى القضاء، بسبب الظروف الاستثنائية والتي أحاطت بالتحقيق الإحصائي عشيّة التحرير ويلاحظ أن ٦٢,١٣٪ من الأسر لا تملك سيارات، عدد الأسر في القضاء ٩٠٧٨ أسرة، من بين هؤلاء ٥٦٤٠ أسرة لا تملك سيارات. وبالمقارنة مع لبنان بشكلٍ عام، نسبة من لا يملكون سيارات هي ٣٨,٤٥٪، وهذا يدل على مستوى معيشيّ متدنٍ، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية السائدة. أما الأسر التي تملك سيارة واحدة فعددها ٣١٤٩ أسرة أي ما نسبته ٣٥,١٨٪ وهي نسبة متدنية مع ما يقابلها في لبنان بشكلٍ عام أي ما نسبته ٤٩,٣١٪. أما الأسر التي تملك أكثر من سيارة، عددها ٢٤٥ أسرة ونسبتها ٢,٦٩٪ في مقابل ١٢,٢٤٪ على صعيد لبنان. مجمل هذه الأرقام توضح مدى انخفاض مستوى الدخل في قضاء مرجعيون عنه في باقي الأراضي اللبنانية بشكلٍ عام.

١ الفاو، مجموع احوال الطرق ونسبتها الى عدد الفرى، ١٩٩٧.

خلاصة

- هناك حاجة إلى مشروعات تنموية في مختلف القطاعات، مع مراعاة الحاجات. ففي كافة المجالات من المفروض إعداد سلّم أولويات لهذه الحاجات في المنطقة، نظراً للمعاناة التي تعاقبت منذ فترة بعيدة. ومن خلال خارطة أحوال المعيشة التي أعدت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن قضاء مرجعيون يقع في المرتبة ٢٢ من بين أقضية لبنان وعددها ٢٦ قضاء، أي في أسفل السلم في مستويات الفقر بالنسبة إلى لبنان بشكلٍ عام، لأن مستوى الدخل منخفض، وحسب بعض الإحصائيات يلاحظ أن ٥٧٪ من العاملين لا يتعدى مدخولهم الشهري ٤٠٠ دولار و٢٥٪ لا يزيد مدخولهم عن الحد الأدنى للأجور ٢٠٠ دولار (ورشة عمل حول برنامج دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان، ٢١ تشرين ثاني ١٩٩٨).

- على المستوى الطبيعي والجغرافي، لقضاء مرجعيون خصائص ومميزات هامة متعلقة بشكلٍ أساسي بالطبيعة والمناخ، فالاعتدال سمة بارزة في كافة الفصول. ثم الموقعُ الجغرافي، على حدود لبنان الجنوبية والداخلية أكسبته دوراً مميزاً في المجال الاقتصادي والثقافي، فهو على مقربة من فلسطين وسوريا والأردن. هذا الموقع الاستراتيجي، على مفترق بين عدة بلدان، منحه أهمية في مختلف المجالات، وهذا يستوجب بذل الجهود المكثفة لتكون المنطقة على مستوى عالٍ من الجهوزية للتعاطي مع المستجدات المستقبلية.

- من خصائص قضاء مرجعيون البارزة، التنوع والعيش المشترك بين مختلف الطوائف، وهو نموذج مميز على صعيد لبنان بشكلٍ عامٍ.

- أهمية المحافظة على البيئة، فالمناطق الحرجية، رغم صغر مساحتها مهددة بالانقراض، يضاف إلى ذلك اتساع المناطق الجرداء.

- مياه الشفة غير مؤمنة بشكل جيدٍ، ويجب العمل على تأمينها، وخاصة أن بعض فروعها في المنطقة الحدودية كان قد تغذى من داخل الحدود الإسرائيلية وقطعت هذه التغذية غداة التحرير.

- إن نقص مياه الري، يجعل المساحة المروية محدودة جداً، وهذا يتطلب جهوداً إذا كان هناك من خطط تنموية، طال انتظارها من قبل سكان هذه المناطق، بعد المماطلة المزمنة منذ مطلع الخمسينات في تنفيذ مشروع ري الجنوب من نهر الليطاني وتحديد منسوب المياه.

- اتساع رقعة الأراضي التي لم تشملها عمليات المسح تحديداً وكيلاً، وهذا أمر يعوق حقوق التصرف والرهن المصرفي على الأرض، ويؤدي إلى مشاكل بين المواطنين، في تحديد المساحة وحق الملكية، لأن الاعتماد في فضّ النزاعات مثلاً ما زال يعتمد على الوثائق الخاصة، أو العقود الثنائية التقليدية غير المسجلّة (الحجج). وهذا أمر يمكن التلاعب به.

- إن تضاؤل المساحات المزروعة، رغم وجود مساحات واسعة صالحة للزراعة، يفترض توسيع عمليات استصلاح الأراضي وهي المهمات التي كان يقوم بها المشروع الأخضر، وهناك مشاكل بنيوية في الزراعة، التكلفة العالية لبعض الزراعات أو في دعمها، وهنا يجب إعداد خطط لإدخال زراعات التصنيع الزراعي - الغذائي للمواسم الراهنة والمقبلة، وتحديث القطاع الزراعي ودعمه ليكون قادراً على المنافسة.

- الثروات السياحية والأثرية غير مستثمرة، ومنها ما زال بحاجة إلى تنقيب، وبحاجة إلى حماية من يد العابثين بها.

- يلاحظ أن الأمية عالية نسبياً بين المقيمين تقارب الربع، إذ تبلغ ٢٣,٥٩٪ وهذا رقم عالٍ يجب الانتباه إليه في إعداد أي خطة.

- ويبرز الخطر في توسع البطالة، إذ تبلغ ٧٪ عند المقيمين، مع العلم أن معظم الشباب غير مقيم.

- كما يُلاحظ تدهور العمل الصناعي أو الحرفي بشكلٍ كثيفٍ ومتزايد، وربما

تلاشيه في بعض الأحيان، مع غياب للتقاليد الصناعية، وللإعداد والتدريب ومراقبة المواصفات والجودة علماً أن معظم العاملين في هذا القطاع لم يخضعوا لتدريب مهني وأكثرهم اكتسب خبرته خلال العمل. ومن خلال بعض الدراسات فإن ٢٠٪ من هؤلاء أميون و٥٥٪ منهم أنهوا المرحلة الابتدائية أو جزءاً منها و٢١٪ أنهوا المرحلة المتوسطة و٤٪ فقط منهم من توصل للمرحلة الثانوية وما فوق. فالمطلوب إذاً إعادة إحياء الصناعات الحرفية، بإجراءات مناسبة، وربطها بالنشاط السياحي، وهذا يعزز الاقتصاد الريفي.

– على صعيد التسليف يُلاحظ ضعف القطاع المصرفي، حيث لا يوجد سوى مصرف واحد.

– أما شبكة المواصلات، فهي غير مؤهلة. حيث يُلاحظ عدم وجود صيانة، وعدم المراقبة لحسن تنفيذ المشاريع والالتزامات.

– وتجدر الإشارة إلى هزّات للواقع الاقتصادي أصابت بضع مئات من العائلات التي ارتبط اقتصادها بالاحتلال (معاشات جنود، عمل داخل الأرض المحتلة، عمل مع قوات الطوارئ الدولية أو تجارة... الخ).

– إن تأمين مستلزمات بقاء المواطن في أرضه، يتطلب إلى جانب توفير فرص العمل أموراً متعددة أبرزها الخدمات المتعلقة بالمسكن، من مياه للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والبنى التحتية الخدماتية. في منطقة كانت في ظل الاحتلال وقبله قد أصابها التهميش على امتداد نصف قرن.

– ما يميز القضاء كثرة المغتربين من أبنائه، هذه الظاهرة يجب استثمارها بشكل إيجابي بتهيئة الظروف الملائمة لاستقطابهم من أجل عودتهم وتشجيعهم للبقاء واستثمار ثرواتهم في وطنهم.

– أما بصدد المعوقين في القضاء، فإن المعوق يعاني من نقصان في إنتاجيته، وهذا عامل يؤثر على وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وعلى باقي أفراد العائلة. وهنا يجب عدم اعتبارهم قطاعاً خاصاً معزولاً عن بقية القطاعات في المجتمع، وهنا أهمية التعامل من خلال التكافل والإعتراف الجماعي المتبادل،

ويجب التفريق بين أنواع الإعاقات، ومساعدة المعوقين على الاندماج في الحياة الاجتماعية.

في مجال التعليم ثمة نقص في التقنيات والتجهيزات التي تحتاجها البرامج الجديدة، وكذلك هناك نقص في الكادر التعليمي، للمواد المستحدثة. أهمية وجود المدارس التي تعنى بالتعليم التقني الفني الصناعي والزراعي، والتي من المفترض أن توفر فرص عمل على المستويين المحلي والوطني.

تقلص دور النشاطات الشبابية، في ظل الظروف الراهنة، وخاصة في المناطق المحتلة.

في المجال الصحي هناك سوء في توزع الخدمات الصحية ونقص في الجهاز الطبي المتخصص وفي التجهيزات، وغياب شبه كامل في مجال المراقبة والإدارة الصحية.

المحقّقون:

١ فريد حمرا، مسؤول مركز الخدمات الشاملة، مرجعيون.

٢ - روجيه نهرا، مسؤول مركز الخدمات الشاملة، الخيام.

٣- حسين حمادي، أستاذ تعليم ثانوي، ماجستير لغة عربية وآدابها.

٤- سرى عوض، طالبة جامعية.

ظروف العمل:

١- التعاون الممتاز مع موظفي مراكز الإنعاش والخدمات الشاملة، في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٢- صعوبة التواصل مع المحققين داخل المناطق المحتلة.

٣- الأبحاث والدراسات التي تطال المنطقة المحتلة ينقصها الدقة.

٤- خطة العمل لم تكن واضحة، منذ بدء الدراسة، في تحديد الأهداف، كانت منطلقات دراسة عامة، وصفية والإضاءة على أبرز المعالم في القضاء، وهذا يختلف عن إعداد وثيقة تصلح لوضع خطة من أجل التدخل التنموي، كما ورد في النص الأخير الذي وزع قبل تسلم المرحلة الثالثة والأخيرة.

٥- الحصول على معلومات التوثيق المركزي بشكل متقطع، مما جعلنا نهدر الكثير من الوقت، للوصول إلى معلومات كانت تصلنا لاحقاً.

٦- تعاون جيد مع كافة المؤسسات الرسمية، ما عدا دائرة النفوس في سرايا مرجعيون.

٧- تعاون جيد مع كافة المؤسسات الرسمية، ما عدا دائرة النفوس في سرايا مرجعيون.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة. الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني. مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين. حاملين بطاقة المعوق. وفق أماكن سكنهم. وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار - وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. جغرافية لبنان، آل ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.
١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت - لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.
٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة - مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.
٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و١٩٩٩/٢.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.

40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك. ١٤/٦/١٩٩٩

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص	برج البراجنة
	جيزيل فرحات	عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف	برج حمود
	الياس حنا	بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غزير
جبيل	نوبل روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون٪كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي منانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية - الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم	حلبا
	سعاد خوري، روز معلوف	القبيات
	أحمد خالد	وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميلة هدلا، هزاع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد	حارة صيدا
	د. حسين بديع	النقابات
	فاطمة خليل	الصرفند
صور	رنا جهمي	صور
	يوسف حمادي	الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر غندور	النبطية
	أحلام جفال	كفرصير
بنت جبيل	سلمى فواز	تبنين
	ندى بزي	بنت جبيل
مرجعيون	روجيه نهرا	الخيام
	فريد حمرا	مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.



مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الا
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb